جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

مقارنة " إنتاجية الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية وإنتاجية قطاع البنوك التجارية "

أعداد الطالب
محمد ماجد الذنيبات

إشراف
الأستاذ الدكتور سعود الطيب

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في تخصص الاقتصاد قسم اقتصاديات المال والإعمال

الإهداء

الى المربي الاول ومعلمي الاول ... الذي ملأ حياتي بالحب والصبر

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار أرجو من الله أن يمد في عمره

والـ دي

الى ينبوع العطاء الدائم ..التي ملئت بجناحها ايام ترقبي وقلقي

إلى من كان دعائها سر نجاحي

امـ ي

الى سنـ دي وأملي

زوجـ ـتـ ـ ـي

الى من تعلمت منهم الكثير

اخوتي وأخواتي

إلىكم يامن كنتم دوما بجانبي وتعلمت منكم الكثير

أصدقائي

اليهم جميعا اهدي جهدي المتواضع

محمد الذنيبات

الشكر والتقدير

قال تعالى : "ربِّ أوزعِني أن أشكُر نِعمتَك الّتي أنْعمتَ علّيّ وعلى والِديّ وأن أعملَ صالِحا تَرضاه وأدخِلْني بِرحمتِك فِي عِبادِك الصّالِحين" صدق الله العظيم [النمل:19]

أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان إلى:

الاستاذ الدكتور سعود الطيب على تكرمه بالاشراف على رسالتي وعلى جهوده التي بذلها حتى تخرج بالشكل المناسب، كما لا يفوتني أن أشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور بشير العبدالرزاق والاستاذ الدكتور محمد الشحاتيت والدكتور فضل الحباشنه على ما بذلوه من الجهد في مراجعة هذه الأطروحة وإثراءها بآرائهم القيمة التي لا أشك في أنها سترفع من قدرها.

والشكر للزميل قصي الضلاعين الذي رافقني في هذا الدرب والذي قضيت بصحبتة وقتاً أجمل.

محمد الذنيبات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
قائمة الجداول	و
الملخص باللغة العربية	ز
الملخص باللغة الإنجليزية	ح
الفصل الأول خلفية الدراسة وأهميتها	1
1.1 المقدمة	1
2.1 أهمية الدراسة	2
3.1 أهداف الدراسة	2
4.1 فرضيات الدراسة	3
5.1 مشكلة الدراسة	3
6.1 منهجية الدراسة	4
الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة	7
1.2 تمهيد	7
2,2 مفهوم الإنتاجية	7
1,2,2 تعريف الانتاج والانتاجيه	7
3.2 محددات الانتاجية والعوامل المؤثرة على الانتاجية	9
4.2 اهمية الإنتاجية	12
5.2 عناصر الإنتاجية	14
6.2 مقاييس الإنتاجية	14
1.6.2 الإنتاجية الجزئية	15
2.6.2 إنتاجية العوامل المتعددة	15
3.6.2 الإنتاجية الكلية	16

7.2	تحسين الإنتاجية	16
8.2	العلاقة بين الإنتاجية والجودة	17
9.2	الدراسات السابقة	18
1.9.2	الدراسات العربية	18
2.9.2	الدراسات الأجنبية	25
الفصل الثالث تطور وإنتاجية الشركات المساهمة العامة		28
1.3	تمهيد	28
2.3	قطاع البنوك العاملة في الأردن	28
1,2.3	تطور القطاع البنوك العامل في الأردن	28
2.2.3	تطور المؤشرات المالية الرئيسيه للبنوك العاملة في الأردن خلال الفترة 1990 – 2012	33
3.3	الشركات الصناعية المساهمة العامة	34
1,3.3	تطور قطاع الشركات الصناعية المساهمة العامة	**34**
4.3	قياس الانتاجيه في البنوك العاملة في الاردن والشركات الصناعية المساهمة العامة حسب مفهوم انتاجية العمل وإنتاجية راس المال	37
1,4.3	انتاجية العمل في البنوك العاملة في الاردن	37
2,4.3	انتاجية راس المال في البنوك العاملة في الاردن	41
3.4.3	انتاجية العمل في الشركات الصناعية المساهمة العامة	45
4.4.3	انتاجية رأس المال في الشركات الصناعية المساهمة العامة	49
5,3	مقارنة انتاجية العمل وأرس المال في البنوك العاملة في الأردن والشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية	53
1,5,3	مقارنة انتاجية العامل في البنوك العاملة في الأردن وانتاجية العامل في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية	53
2,5,3	مقارنة انتاجية رأس المال في البنوك العاملة في الأردن وانتاجية العامل في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية	54

الفصل الرابع التحليل القياسي 56
1,4 تمهيد 56
2,4 التحليل القياسي لقطاع البنوك العاملة في الاردن 56
3,4 التحليل القياسي لقطاع الشركات الصناعية المساهمة العامة 59
4.4 النتائج 62
5.4 التوصيات 64
المراجع 65

قائمة الجداول

الرقم	المحتوى	الصفحة
1	تطور عدد البنوك العاملة في الاردن وفروعها	31
2	تطور راس المال والعمال في البنوك العاملة في الاردن	32
3	اهم المؤشرات المالية للبنوك العاملة في الاردن للفترة 1990 - 2012	33
4	نمو الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنيه للفترة من عام 1983 الى 2012	36
5	تطور انتاجية العمل في البنوك العاملة في الاردن	38
6	نمو انتاجية العمل في البنوك العاملة في الاردن خلال فترات مختارة	40
7	تطور انتاجية راس المال في البنوك العاملة في الاردن	42
8	نمو انتاجية راس المال في البنوك العاملة في الاردن خلال فترات مختارة	43
9	تطور إنتاجبة العمل في الشركات الصناعية المساهمة العامة	46
10	نمو انتاجية العمل في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن خلال فترات مختارة	47
11	تطور انتاجبة راس المال في الشركات الصناعية المساهمة العامة	50
12	نمو انتاجية راس المال في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن خلال فترات مختارة	51
13	مقارنة انتاجية الموظف في الشركات الصناعية المساهمة العامة والبنوك العاملة في الاردن	54
14	مقارنة انتاجية راس المال في الشركات الصناعية المساهمة العامة والبنوك العاملة في الاردن	55

الملخص

مقارنة " إنتاجية الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية وإنتاجية قطاع البنوك التجارية "

محمد ماجد الذنيبات

جامعة مؤته، 2014

هدفت الدراسه الى مقارنة إنتاجية الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية وإنتاجية قطاع البنوك التجارية من خلال تقدير مرونة عناصر الأنتاج، ومعرفة غلة حجم الإنتاج، وتقدير كثافة عنصر العمل ورأس المال، وقياس انتاجية عنصر العمل وراس المال وأثرهما في الانتاجية الكلية في قطاعي البنوك العاملة في ألأردن والشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية خلال الفتره (1983-2012)، تم استخدام المنهج الكمي القياسي لتقدير نموذج دالة الانتاج (دالة كوب- دوغلاس) بإستخدام طريقة المربعات الصغرى (Ordinary squares –OLS) لتحقيق اهداف الدراسه.

ومن أهم نتائج الدراسة: أن مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصري الإنتاج العمل ورأس المال كانت موجبة، أن االبنوك والشركات يتبعاً ظاهرة تزايد الغلة. وتبين ان البنوك العاملة في الاردن تمتاز بكثافه عماليه، وأن الشركات الصناعية المساهمة العامة تمتاز بكثافة راس المال.

واستنادا إلى نتائج الدراسة فقد أوصت الدراسة التركيز على الاستثمار بفاعلية في رأس المال البشري لما له من دور هام وبارز في زيادة النمو الاقتصادي.

Abstract

Comparing "the productivity of Jordanian Industrial public shareholding companies to the productivity of commercial Banking sector"

Mohammad Thnibat
Mu'tah University, 2014

The study has aimed Comparing the productivity of Jordanian Industrial public shareholding companies to the productivity of commercial Banking sector Through at estimating production function, identifying the for shrs of production, estimating the intensity of work and capital components and measuring the productivity of work and capital and studying their effects the total productivity in both banks in Jordan and the Jordanian industrial public shareholding companies during (1983 – 2012). The methodology used to achieve the aims of the study is the standard Quantative method, to estimate the production function (Cobb – Douglas Function), and by utilizing the (Ordinary Squares) method.

The study concludes that: production is positive in comparison with work and capital.

Also, banks and companies sectors follow the phenomenon of yield growth. It has been shown that working banks in Jordan can be characterized by labour intensity and the industrial shareholding companies are characterized by capital intensity.

Depending on the results of the study, it has recommended focusing on the effective investing in human capital because of its important role economical development.

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة:

يعد موضوع الإنتاجية من أكثر المواضيع الذي لقي اهتماماً كبيراً في الـدول الصناعية المتقدمة والنامية على حد سواء، ذلك أنها مقياس لكفاءة عوامل الإنتـاج وتقيم أداء القطاع الصناعي والقطاع الخدمي (قطـاع خـدمات المـال وخـدمات الأعمال) والمنشآت المالية. حيث أن الإنتاجية الكلية تعد مؤشراً هاماً على التقـدم الاقتصـادي والنمو الاقتصادي، وهي أحد أسباب رفاهية الشعوب، وذلك من خلال زيادة كمية الإنتاج، ورفع مستوى عوامل الإنتاج.

الأردن كغيره من الدول النامية يسعى إلى تحقيق نمو سـريع ومـستمر فـي الإنتاج، وبالتالي إعطاء المزيد من الاهتمام نحو تحقيق الإنتاجية، وذلك من خـلال الأعمال والأنشطة التوسعية في الإنتاج الصناعي والتـدريب وإجـراء الـدورات المتقدمة للعمال. والتوسع في أنشطة المنشآت المالية الحيوية مثل : البنـوك التـي تلعب دوراً مهماً واستراتيجياً في تنفيذ أهـداف ومكونـات الـسياسة الاقتـصادية بعنصريها المالي والنقدي وصولاً إلى أعلى مستويات الإنتاجية وتحقيـق الرفاهيـة الاقتصادية : رفاهية المجتمع، ورفاهية الفرد(العمري،2004). ومما لا شك فيه أن الشركات الصناعية في الأردن تساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتساهم أيضاً في نمو الصادرات، إذ أن القطاع الصناعي الأردني يعد من أهم القطاعات المكونة للاقتصاد الأردني؛ فهو يساهم في الناتج المحلي الإجمالي بشكل مباشر، بالإضـافة إلى إشتراكه في الكثير من القطاعات الاقتصادية الأخرى، ويستوعب (15%) مـن القوى العاملة الأردنية، كما يساهم أيضاً في تغطية جزء مهم من عجـز الميـزان التجاري عن طريق الصادرات الصناعية التي تشكل جـزءا مهمـاً مـن مجمـل الصادرات، حيث تقدر الصادرات الصناعية بحوالي (90%) من مجمل الصادرات السلعية (غرفة صناعة عمان،2011) .

من جهة أخرى رافق التطور الاقتصادي في الأردن تطـوراً ملحوظـاً فـي القطاع المصرفي (أيوب،1996)، حيث اتسع القطاع المصرفي ليشمل عدة بنـوك خارجية أجنبية ومحلية، مما زاد من مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي الأمر الذي يعكس أهمية الانتاجية في هذا القطاع. حيث إن كلا القطاعين الصناعي والمصرفي وتأثيرهما في الاقتصاد الأردني يساهم بنسبة هائله في النـاتج المحلـي الأجمالي.

2.1 أهمية الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى بيان أهمية الانتاجيه وأثرها على الناتج الكلي، ذلك أن بيان انتاجية العمل ورأس المال والانتاجيه الكلية في قطاعي: الشركات الـصناعيه المساهمة العامة، والبنوك العاملة في الاردن، أن هذه الدراسة تستمد أهميتهـا مـن أهمية القطاعين الذين تدرسهما وتأثيرهما على مؤشرات الاقتصاد الأردني بـشكل عام.

ومن ناحية أخرى تستمد هذه الدراسة أهميتها من الدور الذي تلعبه مؤشـرات الإنتاجية في الحكم على الأداء الاقتصادي والنمو الاقتصادي فهي توفر معلومـات يمكن الاستفادة منها في رسم صورة واضحة على المستوى الاقتـصادي للدولة، وتطوره، ومدى تحقيقه للنمو والرفاة الاجتماعي.

وأخيراً تعد هذه الدراسة من الدراسات التي تحاول تقييم الإنتاجية في القطاع البنوك العاملة في الاردن والقطاع الشركات الصناعيه المساهمة العامة في الأردن، والمقارنة بينهما بغية الوصول إلى أيهما أكثر مساهمة في النمو الاقتصاد.

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى:

1- مقارنة انتاجية عنصر العمل وراس المال وأثرهما على الانتاجية الكليـة فـي قطاعي البنوك العاملة في الأردن، والـشركات الـصناعية المـساهمة العامـة الأردنية.

2- معرفة غلة حجم الإنتاج في قطاعي : البنوك العاملة في الأردن، والشركات الصناعية المساهمة العامة.
3- تقدير كثافة عنصر العمل ورأس المال في القطاعين: البنوك العاملة في الأردن، والشركات الصناعية المساهمة العامة.
4- تقدير مرونة عناصر الأنتاج(العمل ورأس المال) في قطاعي: البنوك العاملة في الأردن، والشركات الصناعية المساهمة العامة.
5- تقدير مرونة الاحلال الثابتة في القطاعي : البنوك العاملة في الأردن، والشركات الصناعية المساهمة العامة.

4.1 فرضيات الدراسة:

1- مرونة الانتاج لرأس المال في قطاع البنوك العاملة في الاردن أكبر من مرونة الانتاج لرأس المال في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.
2- مرونة الإنتاج لعنصر العمل قطاع البنوك العاملة في الاردن أكبر من مرونة الأنتاج لعنصر العمل في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.
3- دالة الأنتاج ذات غلة حجم متزايدة في القطاعين البنوك والشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.
4- مرونة الاحلال متساوية في قطاعي البنوك والشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.
5- انتاجية راس المال في الشركات الصناعيه المساهمة العامة أكبر من انتاجية العامل في الشركات .
6- انتاجية العامل في البنوك أكبر من انتاجية رأس المال في البنوك .

5.1 مشكلة الدراسة:

ينظر إلى الإنتاجية على أنها مصدر رئيس من مصادر النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية، وتحسين مستوى المعيشة في أي بلد، بغض النظر عن نوع النشاط الاقتصادي فيه. كما أن معدلات نمو الإنتاجية وتحليل مكوناتها تعطي نظرة فاحصة للنشاط الاقتصادي، وتكشف نواحي الضعف والقوة في هذا النشاط. وبذلك

تعد الإنتاجية أحد المفاتيح الهامة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتقليص الفاقد، كما أنها تعمل على الارتقاء بالقدرة التنافسية والميزة النسبية للسلع والخدمات، خاصة في ظل التنافس الذي يشهده العالم على حجم الموارد المتوافرة، وتنبع مشكلة الدراسة في أي من القطاعي يجب التركيز علية، او التركيز عليهما معاً.

6,1 منهجية الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة تمّ استخراج الانتاجيه وبيان جدولتها وبيان تطورها من خلال حساب وبيان نمو الانتاجيه عبر الزمن، تم استخدام المنهج الكمي القياسي، حيث سيتم الاعتماد على البيانات المتوافرة في التقارير المالية المنشورة للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، والبنوك المرخصة لدى البنك المركزي، خلال الفترة التي تغطيها الدراسة الممتدة من عام 1983 الى 2012. حيث سيتم إستخراج الانتاجية الكلية وإنتاجية العمل ورأس المال ومرونات الانتاج المختلفة بأستخدام (دالة كوب- دوغلاس)

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على المعادلة التالية لقياس الناتج الكلي في البنوك العاملة في الاردن وقطاع الشركات الصناعية المساهمة العامة :

$$Q_t = K_t^{\beta 1} L_t^{\beta 2} \ldots\ldots\ (1)$$

ولغايات التحليل تم تحويل دالة كوب – دوغلاس للصيغة اللوغاريتمية كما في المعادلة رقم (2):

$$\mathbf{Log\ (Q_t)= \alpha+ \beta_1\ Log\ (K_t)+ \beta_2\ Log\ (L_t) + U_t\ \ldots\ldots\ (2)}$$

حيث ترمز :

Q_t : الناتج الكلي.

L_t : عنصر العمل.

K_t : عنصر راس المال.

β_1: مساهمة عنصر راس المال في الناتج (مرونة الناتج بالنسبه لعنصر راس المال)

β_2 : مساهمة عنصر العمل في الناتج (مرونة الناتج بالنسبه لعنصر العمل).

α : ثابت

ولاختبار هل يوجد ثبات لغلـة الحجم في قطاع البنوك العاملة في الاردن وقطاع الشركات الصناعيه المساهمة العامة في الاردن؟ وذلك من خلال المعادله : (7)

$$\beta_{1}+ \beta_2 = 1 \quad .....(3)$$

ومنها نستخرج المعادله (4) :

$$\beta_2 = 1 - \beta_1 \quad ..... (4)$$

وعليه فان المعادله تصبح كما يلي (الطيب والعناقرة ،1999) :

$$Log\ Q_t= \alpha+ \beta_1\ Log\ K_t+ (1 - \beta_1)\ Log\ L_t + U_t \quad .....(5)$$

or

$$logQ_t - log \quad = \alpha+ \beta_1 (log\ K_t - log\ L_t) \quad ....(6)$$

or

$$\mathbf{log(Q_t/L_t) = \alpha + \beta_1\ log(K_t/L_t)} \quad ....(7)$$

وللتأكد مما إذا كان هناك إحلال بين عنصري الانتاج العمل وراس المال في قطاع البنوك العاملة في الاردن. قام الباحث باستخدم دالة الانتاج ذات مرونة الاحلال الثابتة" (CES) Constant Elasticity of Substitution " الدالة تتميز بعدم مساواة مرونة الإحلال للوحدة كما أن الدالة تسمح بالإحلال والتكامل بين عناصر الإنتاج فإذا كانت مرونة الإحلال أكبر من الصفر ($\sigma>0$) فإن هذا يعني أن الموارد إحلالية، أما إذا كانت الموارد مكملة فإن مرونة الإحلال تأخذ القيمة أقل من الصفر ($\sigma<0$)، وعلى هذا فإن الدالة تصلح لوصف بيانات المدى القصير والمدى الطويل بعكس الحال في دالة كوب دوجلاس التي تصلح لبيانات المدى الطويل فقط، حيث تم استخدام هذه الدالة في معظم الدراسات القياسية المعاصرة والاعتماد عليها، وكذلك استخدمت على نطاق واسع بحيث يمكن كتابتها على الشكل التالي. (kmenta ،1971)

$$Q_t = \gamma[\alpha K^{-\rho} + (1-\alpha)L^{-\rho}] \quad ....(8)$$

ولتحويل المعادله لصيغة اللوغاريتمية تم الاعتماد على سلسلة تايلور، بجعل قيمة p=0 وتصبح المعادلة حسب تقديرات kmenta (kmenta1971)

$$\mathbf{logQ_t= \beta_o + \beta_1 logK_t + \beta_2 logL_t - \beta_3[logK_t - logL_t]^2 + U_t} \quad ......(9)$$

*اذا كانت β_3 ليست بعيده عن الصفر في هذه الحاله لايوجد ثبات مرونة احلال.

وعند اختبار ما مدى تأثير كل من انتاجية عنصر راس المال وانتاجية عنصر العمل على الانتاجية الكلية في القطاعين (البنـوك العاملـة فـي الاردن وقطـاع الشركات الصناعية المساهمة العامة)، بأستخدام دالة كوب-دوغلاس تحويـل دالـة كوب – دوغلاس للصيغة اللوغاريتمية كما في المعادلة رقم (10):

$$\textbf{Log}\ (mp_t) = \alpha + \beta_1\ \textbf{Log}(mp_K) + \beta_2\ \textbf{Log}(mp_L) + U_t \ \ldots\ldots\ (10)$$

حيث ترمز :

Mp_t : الانتاجية الكلية.

Mp_l : انتاجية عنصر العمل.

Mp_k : انتاجية عنصر راس المال.

β_1: مساهمة انتاجية عنصر راس المال في الانتاجية الكلية (مرونة الانتاجية الكلية بالنسبة لعنصر راس المال)

β_2 : مساهمة انتاجية عنصر العمل في الانتاجية الكلية (مرونة الانتاجية الكلية بالنسبة لعنصر العمل).

α : ثابت

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 تمهيد

تعد الإنتاجية إحدى المؤشرات المهمة التي توضح قـدرة عناصـر الإنتـاج المختلفة على تحقيق مستوى معين من المخرجات بالقياس على المدخلات التي تـم استثمارها وتوظيفها بغرض الإنتاج، وبهذا يمكن تعريف الإنتاجية في أبسط صورها بأنها تعني تحقيق أكبر قدر ممكن من المخرجات من قيمة محددة مـن المـدخلات، ولايشير هذا التعريف إلى أن الإنتاجية تسعى لتحقيق الكفاءة فقط، فالكفاءة هي حسن استغلال الموارد المتاحة، بمعنى تحقيق أكبر قدر ممكن من المخرجات بأسـتخدام كمية محددة من المدخلات.

2.2 مفهوم الانتاجيه

هناك الكثير من التعريفات التي أوردها المهتمون للإنتاجية، وفي أغلبها تشير إلى أن الإنتاجية تعني نسبة المدخلات إلى المخرجات، أما فـي الاقتـصاد فـيمكن تعريف الإنتاجية بأنها معدل ما يمكن الحصول عليه من الإنتاج علـى معـدل مـا يصرف للحصول على هذا الإنتاج .

1.2.2 تعريف الانتاج والانتاجيه

ينبغي أن يتم التفريق بين الإنتاج والإنتاجية فالإنتاج هو عملية تحويل مجموعة من العوامل التي تشمل الموارد الخام والمجهودات البـشرية والتكنولوجيـا ورأس المال (أي عناصر الإنتاج المختلفة) إلى سـلع وخـدمات يمكـن الاسـتفادة منهـا باستهلاكها أو إعادة استخدامها في سلع أخرى، من خلال تغيير شكل المادة لتـصبح مختلفة عما كانت عليه، ويعرف الانتاج أيضاً على أنه مجموعـة مـن العناصـر الواجب توافرها لانتاج سلع معينة او خدمة خلال فترة زمنيـة. ويمكـن تعريـف الانتاج: "بأنه حصيلة تظافر العديد من العوامل والموارد بما فيها عنـصر العمـل" (السلمي،1996)

أما الإنتاجية فقد اختلف الباحثون في تعريفها حسب الهدف الرئيس للبحث، وحسب المدارس الاقتصادية والاجتماعية، فقد عرف (مرعي،2000) أن الانتاجية هي مفهوم من المفاهيم النسبية التي تأخذ اتجاهين رئيسين، وهما:

الاتجاه الكمي: وهو الذي يحدد كمية الانتاج معينة من خلال الموارد المتاحة.

الاتجاه النوعي: وهو الذي يتعلق بالإتقان والجودة التي تحقق انجاز عمل معين.

وتعريف الانتاجية ايضا على أنها القدرة على الانتاج بكميات اكبر ونوعيـات افضل. فالإنتاجية تعبر عن كفاءة الإنتاج بالنسبة لكل عناصر الإنتاج أو لبعضها أو لعنصر واحد منها بالنسبة لفترة زمنية محددة. أي أن الإنتاجية معيار لقياس موقـف المنظمة في الأمد الطويل

وتعرف منظمة العمل الدولي الانتاجية : انها النسبة الحسابية بين المخرجـات المنتجة من السلع والخدمات من ناحية، والمدخلات التي دخلت في عملية الانتاج من ناحية اخرى (العمري،2002) .

وعرف (رضوان،1990) الإنتاجية بأنها تعبر عن نسبة حـسابية صـورتها منتجات المشروع مقيمة بالوحدات الطبيعية أو النقدية ومخرجهـا كميـة او قيمـة مستلزمات وعوامل الانتاج المصروفة لخلق هذه المنتجـات خـلال فتـرة زمنيـه محدودة.

اما المجلس الأوروبي للتعاون الاقتصادي فقد عرف الانتاجية على انها العلاقة بين الانتاج الاجمالي، وبين وحدات العمل والموارد الأولية، وراس المال المستخدم. (مبارك،1990)

وتعرف الإنتاجية على أنها مقدار القيمة الاقتصادية من خلال عملية اسـتخدام وحدة متكاملة من وحدات عوامل الانتاج ويمكن تعريفها أيضا أنهـا العلاقـة بـين المدخلات والمخرجات خلال فترة زمنية معينة وتشتمل على عنـصر رأس المـال والعمل (مرعي،2000).

إن كلمة الإنتاج تشير إلى النشاط الذي يستهدف تحويل المدخلات إلـى سـلع وخدمات. أما الإنتاجية فهي العلاقة الكمية بين قيمة المخرجات وقيمة المدخلات التي أسهمت في إنتاجه (عبيدات،2004). وبالتالي فإن زيادة الإنتاج لـيس بالـضرورة

مؤشراً على زيادة الإنتاجية، فهناك حالات تنخفض فيها الإنتاجية على الـرغم مـن زيادة الإنتاج؛ وعليه فإن الفرق بين الإنتاج والإنتاجية هو أن الإنتـاج يـشير إلـى إجمالي المخرجات؛ سواء بالوحدات أو بالنقدية، أما الإنتاجية فتشير إلى العلاقة بين المخرجات والمدخلات. (sink, 1986)

ومما سبق يمكن الوصول الى العلاقة بين المخرجات والمدخلات بان تكون بين المخرجات وإحدى عناصر المدخلات او ان تكون بين المدخلات والمخرجات بشكل عام وهي:

الإنتاجية الكلية: وتعرف على انها العلاقة بين المدخلات والمخرجات وتعرف ايضا بأنها العلاقة بين الناتج (المخرجات) وجميع عناصر الانتاج التي استخدمت بالحصول على هذا الناتج (المدخلات) وتعرف أيضا بأنها الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في الحصول على افضل النتائج المطلوبة. (عبد الوهاب،1986) .

اما الانتاجية ألجزئية: فهي نسبة المخرجات الى إحدى فئات المدخلات ويمكن قياسها من خلال عدة مؤشرات (رضوان،1990)

واما انتاجية راس المال وهي العلاقة بين قيمة حجم الانتـاج الفعلـي وبـين مقدار راس المال المستثمر خلال فترة زمنية محددة.

واخيراً فأن هناك انتاجية العمل وهي العلاقة بين المعدل الناتج عن النسبة بين كمية الانتاج وبين عدد العاملين او عدد ساعات العمل.

3.2 محددات الانتاجية والعوامل المؤثرة على الانتاجية

لقد حاولت العديد من الدراسات التي اهتمت بالإنتاجية التوصل الى إطار يحكم الانتاجية بهدف زيادتها. وقد توصل الباحثون في هذا الاطار إلى الـربط المنطقـي والايجابي بين زيادة الانتاجية والعوامل المؤثره عليها، كالتطور التقني والتكنولوجي المتمثلة في تطوير ادوات الانتاج وصيانتها وتنظيم العمل والبحث العلمي، والعوامل البشرية المتمثلة في القيم تجاه العمل والحوافز المادية والمعنوية، والتعليم والتدريب، والصحة والتغذية، وشروط العمل الإنـسانية، وفـروق العمـل، وكفـاءة العمالـة (طلافحه،1990). والعوامل الطبيعية والمادية والمجتمعية المتمثلة في مواد الإنتـاج

وأنواع المنتجات، والظروف الطبيعية والمناخية، والبنى المؤسسية، والفقـر ونمـط توزيع الدخول، والأسلوب الاداري والسياسات والقوانين العامة المتبعة بالدولة.

ويمكن تلخيص محددات الانتاجية بالعوامل التاليه، ولكن هذه العوامل لا يعني انها غير مجتمعة مع بعضها البعض ولكن ذات تأثير مشترك ومتداخل في بعـضها البعض فمثلاً لا يمكن ان تزيد الانتاجية بسبب التطور التكنولوجي فقط، ولكن لابـد من تأثير احد العوامل الأخرى فيكون التطور التكنولوجي نتيجة لتشجيع الـسياسات والقوانين الحكوميه التي تشجع على البحث والتطوير العلمي والإبـداع الـصناعي فالقوانين والتشريعات يجب ان تكون محفزه للاستثمار (العبادي والكيلان،2001).

محددات استراتيجية: وهي البيئة المؤسسية و السياسات والقوانين التي تـؤثر على الانتاجية سواء بشكل مباشر أم غير مباشر.

1- محددات مباشرة ويقصد بها المحددات التي تؤثر بشكل مباشر على العلاقة بين مدخلات العملية الانتاجية بمخرجاتها .

2- محددات غير مباشرة ويقصد بها المحددات التي تؤثر بشكل غير مباشر على العلاقة بين مدخلات العملية الانتاجية بمخرجاتها .

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الإنتاجية - سواء سلبا أم إيجابا - والتي تطرق لها (العلي،1983)، ويمكن تلخيص أهم تلك العوامل فيما يلي:

النظام الاجتماعي: حيث أن سلوك الفرد يتأثر بالظروف الاجتماعية السلبية السائدة في المجتمع، مثل: عدم احترام الوقت، وعدم الجدية في تطبيق القوانين واللوائح التنظيمية، والمحسوبية في إدارة التنظيم، وعدم اعتماد الأساليب الإدارية الحديثة، وتردي المركز الاجتماعي للعامل وتدني أجره، وضعف وعي المجتمع بأهيمة زيادة الإنتاجية.

النظام الثقافي والتعليمي أي مدى توافر المؤسسات التعليميـة، ومراكـز التـدريب المهني، التي تؤهل العاملين لسوق العمل.

النظام السياسي والاقتصادي السائد في ألدولة: هل أن النظام الـسائد هـو نظـام رأسمالي يعتمد على قوى السوق، أم أنه نظام اشـتراكي يعتمـد علـى التخطـيط المركزي ؟ وما هي السياسات النقدية والمالية والسياسات المتعلقة بالأجور ومعدلات

النمو الاقتصادي والاستثمار في راس المال البشري ؟ وهل الاقتصاد في حالة كساد أم انتعاش ؟

اللوائح والقوانين والتشريعات ألعمالية: حيث تساهم تشريعات وقوانين العمل بقسط كبير في التأثير في إنتاجية العمل، لأنها تشكل الجانب القانوني لعلاقات العمـل، إذ إنها تحدد مسؤولية كل عامل في عملية الإنتاج؛ فقانون العمل والعمال، وتحديد حـد أدنى للأجور، والعلاقة بين الإدارة والعمال ودور المنظمات العمالية، وكذلك مقدار الضريبة المفروضة على دخول العاملين، كل هذه الأمور تحدد الاطار العام الـذي يمكن أن يسلكه العامل تجاه الإنتاج، وبالتالي التأثير بشكل سلبي أو إيجـابي علـى إنتاجية الفرد (السلمي،1996).

السياسات والتشريعات ألحكومية: فالكثير من التغيرات الهيكلية التي تـؤثر علـى الإنتاجية تأتي من القوانين والنظم التي تشرعها الحكومة، مثـل سياسـة الأجـور، والأسعار، وأنظمة الاستيراد والتصدير والضرائب والجمارك والمواد و المنتجـات، وكذلك سياسات تشجيع ألاستثمار، والإعانـات، والإعفـاءات، والتـسهيـ ـ ـلات، وغـ ـيرها .

القوى العاملة: يؤثر مدى القوى العاملة كما وكيفاً، سلباً أو ايجاباً علـى مـستوى الإنتاجية، فالثقافة والتدريب من شأنه أن يوفر قوى عاملة ماهرة ومدربـة ومثقفـة ومنتجة، ولها تأثير كبير على مستوى الإنتاجية.

التنظيمات ألعمالية: تلعب النقابات العمالية دوراً مهما في تحصيل حقـوق العمـال، وفي خلق التوافق والانسجام وعلاقات العمل الايجابية المثمرة بـين العمـال وإدارة المنشأة الاقتصادية من جهة، والأهداف الاقتصادية من جهة أخرى، الأمر الذي من شأنه أن يحسن من إنتاجية العمال ويزيدها (فرحان،2003).

البنية الاجتماعية والسكانية: والتي تشمل تحديد نسبة الرجال إلى النـساء، ونـسبة الشباب إلى الأطفال والشيوخ، فإنتاجية من هم في مقتبل العمر أكثر من إنتاجية من هم في خريف العمر، كما أن الرجال أكثر إنتاجية من النساء والأطفال.

توفر البنية التحتية الجيدة: حيث أن تـوفر طـرق النقـل الجيـدة وخـدمات الاتصالات والماء والكهرباء، وغيرها، تؤثر على تكلفة الإنتاج والتسويق، كمـا أن

توفر هذه الخدمات وقربها أو بعدها عن المنشآت الصناعية، ومستوى هذه الخدمات يعتبر من العوامل الخارجية المهمة التي تؤثر على الإنتاجية .

السياسة الصناعية لدولة: حيث تفرض الدولة إقامة بعض المشاريع الصناعية في منطقة دون أخرى، سواء لأسباب بيئية، أو لأسباب تنموية، وهي ما تعرف بالمناطق ألصناعية الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على إنتاجية ألمشروع بسبب زيادة تكاليف النقل والمواصلات في حال كانت هذه المناطق الصناعية تبعد كثيراً عن مراكز التسويق والاستهلاك (Demos,dinkin, 2002) .

المنافسة: لا يمكن للإدارة أن تتحكم في درجة المنافسة في ألسوق، فدخول منـافس قوي قد يؤدي إلى انخفاض الحصة السوقية للمنشأة، مما يؤثر على انتاجيـة تلـك المنشأة.

المواد الأولية: تعتبر المواد الأولية من العوامل المهمة التي تؤثر على الإنتاجية، فإذا زادت أسعار المواد الأولية فإنها تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية.

وهناك مجموعة أخرى من العوامل التي تؤثر على الإنتاجية، مثل التكنولوجيا ألمستخدمة، وبيئة ألعمل، طرق أداء ألعمل، وعملية ألإنتـاج، والطاقـة الإنتاجيـة للمعدات، والنظام الإداري، وأنظمة الحوافز، والترتيب الداخلي الجيد للمنشأة.

4.2 اهمية الإنتاجية

تسعى الإنتاجية على مستوى المنظمة الى تحسين استغلال الموارد، مما يؤدي إلى خفض التكاليف وبالتالي زيادة القدرة التنافسية للمنظمة، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض الأسعار، وزيادة حجم الناتج الكلي أو زيادة الإيرادات والأرباح، وتحسين دخل العاملين ومواجهة المنافسين حيث ان المنشأة التي تمتلك إنتاجية عالية يمكنها مواجهة المنافسين، ومواجهة السلع الأخرى التي قد تجذب المستهلكين. أمـا على مستوى الإدارة فتكون الإنتاجية بمثابة التغذية الراجعة للإدارة وتقـوم الإدارة على اساس تحسين أداء المنشأة.

ويرى أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين أن زيادة الإنتاجية تعمـل علـى تخفيض التكلفة في المنتج النهائي. وهذا يؤدي الى زيادة نسبة الربح لـديهم. وتفيـد

الإنتاجية أيضاً في تحديد الوضع الدقيق للمنظمة من خلال إجراء المقارنـات بـين عوائد المنظمة من فترة لأخرى، فزيادة حجم المبيعات والإيرادات من عـام لآخـر ربما لا يشير إلى تحسن الإنتاجية. ويعتبر هذا مؤشراً سلبياً على مدى قدرة الشركة في استغلال الموارد المتاحة لها بشكل فعال وكفء (القرشي،1991).

وعلى المستوى القومي فإن للإنتاجية علاقة قوية بكل من التضخم ومـستوى معيشة المواطنين والتنمية ألاقتصادية ودعم ألسلع وتحدد التقدم الاقتـصادي للـدول ولذلك فان الدوله تسعى الى جعل مستوى زيادة الإنتاجيه ثابتا وتكمن اهمية الإنتاجيه للدولة انها تعتبر مظهراً للتقدم الاقتصادي وتحث بشكل ثابت للأفضل في التطورات داخل الدوله وتعظيم استخدام الموارد، وتسعى دائماً إلى الطرق الـسريعة والامنـه لانجاز العمل (Demos,dinkin, 2002).

ويعتبر مستوى الإنتاجية للشخص أحد أهم المتغيرات التي يأخذها أصـحاب العمل بعين الاعتبار عندما يقومون بتقييم أعمـالهم ومنظمـاتهم، وهنـاك بعـض المؤشرات المهمة التي تستخدمها المنظمات للتنبؤ بإنتاجية الـشخص ومـن أهمهـا جنسه، وعمره، ووضعه الصحي، ومستوى تعليمه، وخبرته ألسابقة، وعموماً تنبـع أهمية الإنتاجية للمنظمات من القضايا ألتاليه: إنتاج كميات أكبر من الوحدات المنتجة بمجهود وموارد أقل، مما يجعل السلعة أكثر قدرة على منافسة مثيلاتها في الـسوق (القرشي،1991)

تؤدي الإنتاجية إلى تخفيض أسعار بيع المنتجات، وانخفاض الأسـعار يـؤدي إلى زيادة الطلب وزيادة المبيعات (الناتج الحقيقي)، وبالتالي زيادة التـدفق النقـدي الداخل وزيادة الأرباح، وكما تؤدي زيادة الإنتاجية في المدى القصير على التخلص من نسبة من العاملين، ولكن نجاح المنشأة وتحقيقها للأرباح سـيعمل فـي المـدى المتوسط والطويل على توسعها وجذب المزيد من العمال المتعطلـين عـن العمـل (مرعي،2000). وكما تحقق الإنتاجية الاسـتخدام الأمثـل للمـوارد النـادرة ذات الاستعمالات المتعددة وتحسين مستوى المعيـشة وتحقيـق الرفاهيـة الاقتـصادية والاجتماعية للسكان، وكما وان الإنتاجية هي المصدر الوحيد لزيادة الثروة القومية، فالاستخدام الجيد للموارد يقلل الفاقد في الإنتاج، وبالتالي، يحـافظ علـى المـوارد

النادرة من الضياع. وكما وأن للإنتاجية أهمية كبيره في الاقتـصاد بـشكل عـام، وترجع اهمية الإنتاجية ورفع معدلاتها بدرجه أساسية في نمو احتياجـات الأفـراد الاقتصادية بدرجه اكبر بكثير من الموارد ألمتاحة، وتكمن أهمية الإنتاجية هنا فـي الحد من هذه الظاهرة الاقتصادية (نصر،2004).

5,2 عناصر الإنتاجية

أن الإنتاجية هي محصلة للأداء والتكنولوجيا معاً، وسيتم فيما يلي توضيح هذه العناصر (bain, 1982):

الأداء: ويقصد به العمل المؤدى بواسطة الفرد وكمية الإنجاز الذي يحققه، والذي يتكون نتيجة قدرة ومعرفة ورغبة الفرد في إنجاز العمل

التكنولوجيا: مع تلاحق التطورات التكنولوجية لم تعد الميزة النسبية للمنظمات ممثلة فيما تحوزه من عمال أو نظم للإنتاج أو التسويق، بل في المعرفـة وإنتاجيتهـا، أي مهارات استخدامها، ويتأثر مستوى قدرة الفرد بمحصلة كل مـن: معـالم وظيفتـه وأبعادها وخصائصها ومتطلباتها من أجهزة ومعلومات، ومهارته في ممارسة هـذه الوظيفة.

6.2 مقاييس الإنتاجية

تسعى الإدارة في المنظمات الى قياس الإنتاجية، وذلك ليتسنى لها معرفة مـا هي الوحدة التي تشير اليها المنظمة أو الشركة في حال اتباع أسلوب انتاجي معـين ومعرفة ما اذا كان هذا الاسلوب له أثر ايجابي على الأرباح وفي أغلب الـشركات تستخدم مقاييس الإنتاجية سنوياً عن طريق تحليـل الأداء بنـاء علـى مـدخلات ومخرجات فعلية مما يؤدي الى معرفة أسباب زيادة الإنتاجية وذلك عـن طريـق استخدام امثل للموارد او كفائه اكبر او استخدام عمالة منتجة اكثـر مـن قبـل او استثمار راس مالي جديد وعليها فإن قياس الإنتاجية هو اسلوب للحكم على الكفـاءة والفعالية، ويعد قياس الإنتاجية مقياساً فعالاً للموارد، والتي عادة ما يتم التعبير عنها في شكل نسبة المخرجات إلى المدخلات (الكرم،1995)

كما يعتبر قياس الإنتاجية جزءا طبيعياً من عملية التحليل والمراقبة والتقييم وعملية الإدارة، فالإداري يجب أن يقيس الإنتاجية من أجل تحسنها، ويساعد قياس الإنتاجية في التعرف على درجة تحقيق الأهداف الأساسية للمنشأة، والتي تشير إلى فاعلية الإدارة، وكذلك معرفة كفاءة استغلال الموارد المتاحة من أجل خلق ناتج معين (السلمي،1996)، كما يساعد القياس على الحكم على فاعلية المنشأة؛ أي قدرتها على المنافسة والبقاء في سوق الاعمال، ويمكن قياس الإنتاجية على مستوى عملية تشغيل واحدة، أو على مستوى إدارة أو قسم إنتاجي معين، أو على مستوى شركة بأكملها، وعموما، هناك ثلاثة طرق أساسية لقياس الإنتاجية هي:

1,6,2 الإنتاجية الجزئية :

تعبر الإنتاجية الجزئية عن العلاقة بين المخرجات وعنصر واحد من عناصر الإنتاج، وهناك العديد من مقاييس الإنتاجية الجزئية، منها:

إنتاجية العمل: وتشير إلى النسبة بين المخرجات، وعدد العاملين، أو عدد ساعات العمل (حسين، 2008).

إنتاجية المواد: وتشير إلى النسبة بين المخرجات، والمواد المستخدمة في الإنتاج.

إنتاجية الآلات: وتشير إلى العلاقة بين قيمة الإنتاج، وعدد ساعات تشغيل الماكينات.

إنتاجية رأس المال: وتشير إلى العلاقة بين قيمة الإنتاج، وقيمة رأس المال المستثمر.

2,6.2 إنتاجية العوامل المتعددة

تستخدم عندما يستعمل أكثر من عامل أو عنصر لقياس ألإنتاجية، مثل: ألعمل، رأس ألمال، المواد الخام، ألطاقة، وغالباً ما يستخدم مقياس إنتاجية العوامل المتعددة عند عمل مقارنات للإنتاجية بين الشركات المماثلة في الصناعة، أو بين فترة وأخرى في نفس الشركة (rao 2006).

3,6,2 الإنتاجية الكلية

تشير الإنتاجية الكلية، والتي يطلق عليها البعض أحيانا إنتاجية العوامل الكلية، إلى العلاقة الكلية بين الإنتاج (المخرجات) وبين جميع عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه، وعليه فإن الإنتاجية بحسب هذا المفهوم هي النسبة الحسابية بين كمية المخرجات من السلع والخدمات التي أنتجت خلال فترة زمنية محددة، وكمية المدخلات التي استخدمت في تحقيق ذلك القدر من الإنتاج .

7,2 تحسين الإنتاجية

من خلال فهم العلاقة بين المخرجات ولمدخلات ويمكن زيادة الإنتاجية بعدة وسائل حسب ما يرى (السلمي،1996)، منها:

1- بقاء المخرجات دون زيادة، مع تخفيض المدخلات.
2- زيادة المخرجات بنسبة أكبر من نسبة زيادة المدخلات.
3- زيادة المخرجات باستخدام نفس المدخلات.
4- الحصول على مستوى أقل من المخرجات، من كمية أقل بكثير من المدخلات.
5- زيادة المخرجات مع تخفيض المدخلات.

يرى كل من (نصر،2004) و(helms, 1996) و(عيد وإسماعيل،2004) ان هناك مجموعة من الطرق التي يمكن للمنظمات من خلالها تحسين الإنتاجية وزيادتها، ومن أهم تلك الطرق:

تحسين الجودة: تشكل جودة المنتج أهمية كبيرة بالنسبة لزيادة الإنتاجية، إذ أنه كلما كانت جودة المنتج أفضل كلما تحسنت الإنتاجية، لذلك يجب أن تولي المنظمات اهتماما متزايدا بجودة الإنتاج، ونشير إلى أن جودة المنتج تتأثر بشكل كبير ومباشر بمدى تطور وكفاءة الآلات المستخدمة، حيث من المفروض أن تكون مواصفات المنتج مطابقة تماما للمواصفات الموضوعية، فتحسين الإنتاجية بزيادة القيمة المضافة يكون صحيحا إذا تحسنت نوعية المنتج.

الاستثمار الأجنبي: يلعب الاستثمار الأجنبي دوراً مهماً في تحفيز النمو الاقتصادي، فعندما يكون هناك ندرة في رأس المال الوطني فلابد من الاعتماد على الاستثمار الأجنبي، ومن أجل القيام بذلك ينبغي تشجيع المنافسة بين المنظمات كشرط ضروري لضمان توافر السلع والخدمات من جهة، ولتحفيز المشروعات على الابتكار والبحث عن أساليب انتاج منخفضة التكاليف، وتحسين المنتجات والخدمات والارتقاء بمستوى الجودة، من جهة أخرى، فالمنافسة الكبيرة تشجع نمو الإنتاجية، كما أن تلك المنافسة تخلق مناخات استثمارية ملائمة، و بالتالي تسهيل استقطاب الاستثمارات، وتشجيع حركة الاستثمار الأجنبي.

التجارة الخارجية: تسهم التجارة الخارجية بشكل كبير في زيادة الانتاجية للحفاظ على القدرة التنافسية، وهذا بدوره يعزز من الأداء الاقتصادي طويل الأجل للمنظمات.

المعرفة: تعتبر المعرفة مصدراً مهماً وأساسيا لنمو ألإنتاجية، وبسبب هذه الأهمية أصبح لزاما على المنظمات أن تعمل على توظيف عمال ذو خبرات وكفاءات عاليه.

الإدارة: تلعب الإدارة دوراً مهماً وكبيراً في تحفيز وزيادة نمو الإنتاجية، حيث يقع على عاتق الإدارة اكتشاف الفرص ألاستثمارية، وتحمل المخاطر الناتجة عن النشاط.

8,2 العلاقة بين الإنتاجية والجودة

تعرف الإنتاجية بأنها نسبة المخرجات إلى المدخلات، أما الجودة فتعني المطابقة للمواصفات أو للاستخدام مع رغبات المستهلكين، وبالتالي فالإنتاجية تعنى وتقيس كل عنصر من عناصر العملية الإنتاجية (جان،1996)، بينما تقيس الجودة بصورة أساسية ألمنتج، وهناك تشابه كبير بين وسائل وإجراءات تحسين الجودة، ووسائل وإجراءات وأساليب تحسين الإنتاجية، ويعني هذا أن أي عملية لتحسين الجودة لا بد أن تؤدي إلى عملية لتحسين الإنتاجية (morley, 1986).

9.2 الدراسات السابقة:

1.9.2 الدراسات العربية

دراسة (الهابيل والراجودي،2013) بعنوان " أثر ترتيبات العمل المرنة علـى إنتاجية العاملين في قطاع التكنولوجيا المعلومات والاتصالات" هدفت الدراسة الـى تسليط الضوء على مفهوم المرونة في العمل، وذلك بدراسة أثر خمس أنـواع مـن ترتيبات العمل المرونة على انتاجية العاملين في شركات التكنولوجيا والاتـصالات في قطاع غزه. وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للوصـول الى نتائج. حيث توصلت الدراسة الى وجود تأثير إيجابي لترتيبات العمـل المرنـة على انتاجية العاملين. وأوصت الدراسة بزيادة الوعي لدى الإدارة والموظفين فـي شركات التكنولوجيا المعلومات والاتصالات حول أهمية ترتيبات العمـل المرنـة، وأثرها الكبير على انتاجية الموظفين.

كذلك اوصت الدراسة الشركات ايضا بضرورة الذهاب باتجاه كتابة سياسـات وقوانين تضبط ترتيبات العمل المرنة وتحكم عملية اختيار بين مختلف الترتيبات.

دراسة (حمدان،2010) بعنوان " تقدير دالة الانتاج في الاقتصاد الفلـسطيني" هدفت الدراسة الى تقدير دالة الانتاج في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995-2010) وذلك باستخدام دالة الانتاج كوب-دوغلاس من اجل تقدير مرونة عناصـر الانتاج في الاقتصاد الفلسطيني وقد توصلت الدراسة الى مجمل من النتائج منهـا: مرونة كل من عنصر العمل وراس المال بنـسبة (0.53,0.63) علـى التـوالي ويساهم هذان العنصران في تفسير ما نسبته (78.8%) من متغيرات في معدل نمو الناتج.

دراسة (الاصبحي،2008) بعنوان "العوامل الداخلية المؤثرة على الإنتاجية في الشركات الصناعية اليمنية هدفت الدراسة الى تحديد طبيعة تأثير العوامل الداخليـة على الإنتاجية وتحديد ما اذا كانت هناك فروق في الإنتاجية الكلية وإنتاجيـة راس المال وتعزى لتأثير العوامل الداخلية، وظهرت الدراسة عدة نتائج منها عدم وجـود تأثير للكفاءة الإدارية وحجم المنظمة على الإنتاجية، ووجود تأثير لمتغيرات ثقافـة رقابة الجوده ومقامة التغير وضعف العلاقات بين العاملين ومعدل الاجور والحوافز

والبحث والتطوير وتصميم العمل والطاقة الإنتاجية المستغلة والـصيانة وتـصميم المنتجات والتطور التكنولوجي للمعدات والتدريب على الإنتاجية. وقد قامت الدراسة بتقسيم العوامل الداخلية وفقا لقوة تأثيرها على الإنتاجية الى عوامل رئيسيه وعوامل ثانوية، وتوصلت الدراسة الى ان هناك فروق في الإنتاجية الكليـة وإنتاجيـة راس المال وتعود لتأثير العوامل الداخليه .

وفي نهاية الدراسة اوصى الباحث بعدة توصيات منها الاهتمام بموضوع الجودة وضرورة تطوير انظمة لأداره الجودة والعمل على تحسين العلاقات بين العاملين ودعم البحث والتطوير وتحسين هيكل الاجور والحوافز وتصميم العمل، وتفعيل برامج الصيانة والتدريب.

دراسة (حسين،2008) بعنوان "دراسة إحصائية لإنتاجية العامل في شـركات المؤسسة العاملة للصناعات الغذائية في سوريا خلال الفترة 1996- 2006" هدفت الدراسة الى دراسة المشاكل التي تعترض انتاجية العمال أثناء قيامهم بعملهم، والتي تؤثر بشكل مباشر في مستوى ادائهم وإنتاجيتهم وذلك على عكس الوضع بالنسبة الى عناصر الانتاج الاخرى التي يمكن التحكم فيها بشكل او بأخر وقد قامـت الدراسـة على بعض شركات الصناعات الغذائية في سوريا وقام الباحث بتحليل انتاجية عمال الانتاج في المؤسسات العامة للصناعات الغذائية في سوريا بواسطة تحليل التبـاين. وقد اظهرت الدراسة عدة نتائج من اهمها:

1- هناك فروقات جوهريه بين متوسطات انتاجية عمال الانتاج في مختلف الشركات المدروسة
2- هناك فروقات جوهرية بين معظم متوسطات انتاجية عمال الانتاج، وبين كل شركتين على حده، وفي حين لا توجد فروقات جوهريه بين بعض متوسطات انتاجية عامل الانتاج بين كل شركتين على حده.

دراسة (عوده،2006) بعنوان "استخدام معدلات الإنتاجية فـي بنـاء خطـط الانتاج عن طريق المحاكاة دراسة تطبيقية تحليلية على قطاع النسيج والملابس فـي قطاع غزه "من اهداف الدراسة استخدام المحاكاة كأداة لتقدير معدلات الانتاج بهدف بناء خطط انتاج زمنيه لعمليات التصنيع وتحديد العوامل التي تـؤثر علـى تقـدير

التكلفة لمعدلات الانتاجية في شركات النسيج والملابس تم تطبيق الدراسه على عدد من شركات النسيج والملابس في قطاع غزه، وتمثلت الية اجـراء الدراسـة مـن جزئيين رئيسيين أولهما عبارة عن مسح الميـداني (اسـتبيان) مـدعم بالمقـابلات الشخصية ونتائج ورشة عمل متخصصة وثانيهم بناء نموذج محاكاة باستخدام حزمة البرمجيات (ARENA) لبناء خطط انتاج مبينه على معدلات الإنتاجية .

وأظهرت الدراسة عدة نتائج منها أن عمل نماذج الانتاج ومن ثـم الاعتمـاد عليها في تحضير خطط النتاج تستخدم بصوره واسعة في شركات النسيج والملابس في القطاع وتستخدم تقنيات تحليل الإنتاجية والزمن لتحضير برامج الانتاج بصوره ضعيفة اضافه لعدم المعرفة المطلقة ببرامج المحاكاة وعدم ادراك الشركات لأهمية دراسة الإنتاجية وبناء خطط الانتاج السليمة وأثبتت الدراسة إمكانية استخدام برامج المحاكاة بالحاسوب في بناء النماذج وخطط الانتاج في الشركات العاملة في قطاع النسيج والملابس .

وأوصى الباحث في نهاية دراسته بالضرورة الملحة لعمليات التدريب الموجه نحو تحسين وتنميه قدرات العاملين في الشركات النسيج والملابس في استخدام طرق قياس الإنتاجية لتمكينهم من بناء خطط انتاج سليمة وتدريبهم على بناء نماذج الانتاج واستخدام المحاكاة المحو سبة لبناء خطط الانتاج .

دراسة (نوفل،2006) بعنوان "العوامل المـؤثرة علـى انتاجيـة الـصناعات الصغيره في فلسطين دراسة تطبيقية على الصناعات المعدنية في قطاع غزه" تهدف الدراسة الى معرفة الطرق المؤدية إلى تذليل العقبات وتعزيز دور الناتج المعـدني ومساهمته في الناتج المحلي والقومي وكذلك العمل على وضع سياسات للتغلب على المشكلات الصناعات المعدنية الصغيرة .

دراسة (هنيه،2005) بعنوان "العوامل المؤثرة على انتاجيه العاملين في القطاع الصناعي " من أهداف الدراسة دراسة واقع قطاع الصناعات الخشبية في قطاع غزه وأهمية الاقتصادية، ودرجة مساهمة القطاع في الناتج المحلي، وتحديد تأثير العوامل المختلفة على انتاجية العمل في قطاع الصناعات الخشبية، وتحديد المعوقات التـي تسبب ضعف مستوى الإنتاجية في قطاع الصناعات الخشبية حيث تم الاعتماد فـي

تحليل البيانات المتجمعة على برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) وتم تطبيق بعض الاختبارات الإحصائية المتعارف عليها وذلك من اجل الوصول على الـى النتـائج والحلول المقترحه، ومن نتائج الدراسة هناك علاقة بين انتاجية العاملين في قطـاع الصناعات الخشبية، وبين عدد من العوامل المؤثره فيها مثل نظام الحوافز المطبـق ومدى وجود حقوق عماليه، وأثر ممارسات الإسرائيلية المتبعة وحجم راس المـال المستثمر وقد وأوصى الباحث في نهاية دراسته الى مجموعه من التوصيات منهـا ضرورة تطوير الخدمات المصرفيه المقدمة وتنميه الموارد البـشرية، وضـرورة وضع قوانين تنظم العلاقة بين صاحب المنشأة والعاملين فيها .

دراسة (العمري،2004) بعنوان "الكفاءة الانتاجية في البنوك الأردنية في ظل العولمة المالية دراسة مقارنة بينيه تهدف الدراسة الى قياس وتقيم الكفاءة الإنتاجيـة والأداء في البنوك الأردنية ومقارنتها بالكفاءة الإنتاجية والأداء في البنوك الأجنبيـة العاملة في الاردن وهدفت ايضا الى التعرف على الفرص والتحديات التي تواجهها البنوك الأردنية لتطوير كفاءتها الإنتاجية في ظل العولمة الماليـة. اتبـع الباحـث اسلوب المنهج الوصفي التحليلي معتمداً على البيانات الثانويـة وتحليلهـا، وعلـى المصادر الأولية والمتمثلة بالمقابلات الشخصية مع مديري البنوك الأردنية.

وقد اظهرت الدراسة عده نتائج من أهمها معرفة واقع الكفاءة الإنتاجية والأداء في البنوك الأردنية وانخفاض هذه النتائج مقارنة مع البنوك الأجنبية العاملـة فـي الاردن من حيث انتاجية العمل وإنتاجية راس المال والعائد على راس المال والعائد على حقوق المساهمين والعائد علـى الموجـودات، ومؤشـر الكفـاءة الانتاجيـة للمصروفات والتي كانت نتائجها متوسطة ومنخفضة في بعض المؤشرات مقارنـة مع نتائج البنوك الأجنبية العاملة في الاردن، وحققت البنوك الاجنبية نتائج افـضل وصلت في بعض المؤشرات والمعايير الى الضعف أو أكثر فـي بعـضها الأخـر وأظهرت ايضا ان هناك تحديات تواجه البنوك الأردنية في تطوير الكفاءة الإنتاجية والمتمثلة في المنافسة غير المتكافئة مع البنوك العالمية والعملاقة ومخاطر غـسيل الأموال، والمضاربة المالية، وهروب المدخرات الوطنيه، وصـغر حجـم الـسوق

المصرفي في الاردن، وفتحت العولمة افاقا وفرص جديدة امام البنـوك الأردنيـة لتطوير الكفاءة الإنتاجية فيها.

وفي نهاية الدراسة وضع الباحث عدة توصيات كان من أهمها ضرورة اهتمام البنوك برفع مستوى الاداء فيها وتطوير الكفاءة الانتاجية فيها من خلال رفع انتاجية الموظفين بالتدريب، وحسن ادارة الموارد البشرية ودقة الانتقـاء كمـا وأوصـت الدراسة الى اندماج كوسيلة لتقوية المراكز المالية للبنوك الأردنية والاسـتفادة مـن وفورات الحجم الكبير والتكامل بين البنوك المندمجة.

دراسة (عبد الخالق،2004) بعنوان "تحليـل دوال الانتـاج والانتاجيـه فـي الصناعات الفلسطينية هدفت الدراسة الى تقـدير دالـة الانتـاج فـي الـصناعات الفلسطينيه بما يسمح بتحليل علاقات الإنتاج القائمه في هذه الصناعة وإمكانية احلال عناصر الإنتاج واحتساب الانتاجيه الحديه لهذه العناصر بأضافة لمعرفة إذا كانـت الصناعة الفلسطينيه ذات كثافة عماليه ام راس ماليه.

وقد اثبتت الدراسة ان الصناعة الفلسطينيه تمتاز بشكل عام بأنها ذات كثافة عماليه.

دراسة (عبيدات،2004) بعنوان "العلاقة بين الإنتاجيـة والعوامـل الداخليـة دراسة تطبيقيه على صناعه الأدوية في الأردن هدفت الدراسة الى تفحص العلاقـة بين الإنتاجية والعوامل الداخلية والى معرفة ما اذا كان هناك فروقات في انتاجيـة شركات الأدوية تعود الى مجموعة من العوامل المعدله

وقد اظهرت نتائج الدراسة عده امور منها وجود علاقة بين الإنتاجيـة الكليـة وإنتاجية العمل ومستوى المهارة، ونسبة القوى العاملة في الانتاج وتكلفـة الوحـدة ،ومعدل الأجور ومستوى استخدام الطاقة الانتاجية، وأظهرت ايضا ان الفروقات في الانتاجية لا تعود للعوامل المعدله وقد قام الباحث بوضع عدة توصيات فـي نهايـة دراسته منها اعطاء اهمية كبيره لإدارة المواد وتوفير بـرامج الـصيانة والوقائيـة والعلاجية وإنشاء وحدات للبحث والتطوير وزيادة الاهتمام بالجودة وحماية البيئة.

دراسة (فرحان،2003) بعنوان "قياس الإنتاجية وتحليل انحرافاتهـا" هـدفت الدراسة الى قياس انتاجية شركات الانتاج وتحليل انحرافاتها وبيـان أسـباب تلـك

الانحرافات وكما تحاول الدراسة تقيم مقترحات مـن نـشأنها معالجـه انحرافـات الإنتاجية وهدفت الدراسة ايضا الى قياس فعالية نظام محاسـبة التكـاليف لـديها، اقتصرت عينة الدراسة على مصنع السوائل والذي يضم عدة منتجات مختلفة النوع والحجم وتركزت هذه الدراسة على مقاييس الإنتاجية الموجه نحو الربح واستخدمت الدراسة لهذا الغرض نموذج قياس الإنتاجية متعدد الفترات والـذي يقـيس تغيـر الربحيه بين عامين متتاليين هما لأغراض الدراسة عامي (2000 و2001) ويتكون هذا النموذج من ثلاثة عناصر هي عنصر النمو وعنصر التغطية السعرية وعنصر الإنتاجية وكما قسم عنصر النمو وعنصر التغطيه السعريه الى جـانبي الايـرادات والتكاليف، وقد توصلت الدراسة على عدة نتائج اهمها وجود تراجع فـي انتاجيـة شركات النتاج بسبب تقاص كمية الانتاج وثبات اسعار البيع خلال العامي الدراسـة وايضا ان الشركة التي قيمت عليها الدراسة لم تقم بقياس الانتاجية كما لم يكن لدى الشركه نظام رقابي فعال على الرغم من وجود نظام محاسبة التكاليف متطور لدى الشركة، وأوصت الباحثة في نهاية دراستها بضرورة قياس الإنتاجيـة لكونهـا اداة رقابية فعاله، وبضرورة إعداد الموازنات التخطيطية وتحليل الانحرافات لغايات تقيم اداء الإدارة .

دراسة (الهزايمه وعليان،2003) بعنوان قياس الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الاقتصاد الأردني خلال الفترة 1976- 2000 هدفت هذه الدراسة إلى بيان مصادر النمو الاقتصاد الأردني خلال الفترة المحددة لهذه الدراسة، وذلك من خلال قياس وتحليل الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، إسنادا إلى طريقة محاسبة النمو. استخدم الباحث منهجية التحليل الكمي والوصفي، وكان من أهم نتائج دراسته: أن النمو الاقتصادي الأردني لكامل فترة الدراسة بسبب الزيادة الكلية في عنصري الإنتاج: العمل ورأس المال، حيث سجلت الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج معدل نمو سالب يقدر بحوالي (0.12%).

دراسة (الخرابشه،2000) بعنوان "الكفاءة الإنتاجية فـي القطـاع الـصناعي الأردني" هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الكفاءة الإنتاجية لعنـصري العمـل ورأس المال في القطاع الصناعي الأردني خلال الفترة الممتدة 1986 – 1997.

واستخدم الباحث عدة طرق لقياس الكفاءة الإنتاجية، باستخدام نسبة الزيادة في رأس المال إلى الإنتاج ومتوسط إنتاجية العامل، كما استخدم دالة كـوب دوجـلاس ودوال أخرى في قياس مساهمة عناصر الإنتاج معبرا عنها من خلال القيمة الحقيقة للأجور وصافي الموجودات الثابتة، واستخدم أيضا الأثـر التكنولـوجي باسـتخدام متغير الزمن واستخدم أيضا نموذج الانحدار الخطي في تقدير معاملات الانحدار.

وكان من نتائج هذه الدراسة تدني كفاءة الإنتاجية في القطاع الصناعي الأردني خلال فترة الدراسة وان التطور التكنولوجي كان ضعيفا في الصناعات الأردنية منها الاستخراجية والتحويلية.

دراسة (الحلاق، 2000) بعنوان "قياس إنتاجية بعض القطاعات الاقتصادية في الأردن خلال الفترة 1975 – 1999" هدفت الدراسة إلى قياس الكفـاءة الإنتاجيـة لبعض القطاعات الاقتصادية في الأردن خلال الفترة الممتدة من 1975 – 1999. استخدم الباحث أسلوب احتساب درجة استخدام عنصري الإنتـاج: العمـل ورأس المال، ومن نتائج هذه الدراسة أن هناك حالة من عـدم الاسـتقرار فـي إنتاجيـة عنصري: العمل ورأس المال في القطاعات الإنتاجية في الأردن، كما تبين أيضاً أن قطاع الصناعة يتميز بتناقص الغلة بالنسبة للحجم، وان قطاع الزراعة يتمتع بثبات الغلة بالنسبة للحجم، وان قطاعي الخدمات والإنشاءات يتمتعان بزيادة الغلة بالنسبة للحجم، وقد استخدم في جميع القطاعات قيمة المعالم المقدرة.

دراسة (الساقي وعريقات، 1999) بعنوان "إنتاجية العمل في القطاع الصناعي الأردني هدفت الدراسة إلى التحقق من كفاءة الإنتاجية للقطاع الصناعي في الأردن وإجراء تقيم شامل لهذه الكفاءة خلال الفترة الممتدة 1986 – 1993. إذ اعتمد على إنتاجية العمل باعتبار أن العمل عنصر من عناصر الإنتاج الرئيسية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي للكفاءة الإنتاجية الصناعية في الأردن من خلال إنتاجية العمل مع التركيز على المسح الصناعي في الأردن، وقد سجلت الدراسة عدة نتائج منها أن الكفاءة الإنتاجية تعتمد على كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية، فقد تبين تذبذب واضح في مؤشرات إنتاجية العمل على المستوى الصناعات الاستخراجية والتحويلية خلال فترة الدراسة.

دراسة (المقابلة،1996) بعنوان "الكفاءة الإنتاجية في البنوك الأردنية هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الوضع، فيما إذا كانت تعمل هذه المؤسسات في ضل الوفورات الاقتصادية أم لا. وإذا وجدت هذه الوفورات، فما هي درجة أهميتها؟ واستخدم الباحث معلومات مالية في فترة الدراسة الممتدة خمسة عشرة عاما، واستخدم الباحث في عينة هذه الدراسة خمسة بنوك أردنية. أظهرت هذه الدراسة عدة نتائج، كان من أهمها: مرونة التكاليف الإنتاجية بالنسبة لحجم الإنتاج تقل أو تقارب الواحد صحيح، وأن حجم الوفورات الاقتصادية التي يمكن جنيها من زيادة حجم الإنتاج قليله على أي حال وأن التغيير في حجم التكاليف يتناقص.

دراسة (البدري،1994) بعنوان "الإنتاجية في الصناعات الأردنية" تهدف الدراسة إلى قياس الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج أو زيادة الناتج بما يفوق الزيادات الحاصلة في العوامل الإنتاج من عمل ورأس المال خلال الفترة الممتدة من 1980-1991 .

استخدمت الدراسة منهجيتين للقياس (1) مقارنة معدلات نمو الناتج وعوامـل الإنتاج في كل صناعة.(2) تقدير دور الإنتاج عشرين فرعا من فـروع الـصناعة الأردنية وهذه الدوال من طراز كوب دوجلاس مقيدة لتعطي مردودات ثابتة للحجم

وقد نتج عن هذه الدراسة أن المنهجيتين أعطتا نتائج متماثلة، حيث تبـين أن بعض فروع الصناعة لم تستطع أن تحقق نمواً إيجابياً في بعض عوامـل الإنتـاج، وبعضها كان متفاوتا، كما تبين أيضاً أنه ينبغي إعطاء أهمية اكبر لزيادة الإنتاجيـة الكلية لعوامل الإنتاج، وذلك من خلال التعليم، والتدريب المهني، وتنظيم العمليـات الإنتاجية، واستغلال الطاقات الإنتاجية والاستفادة من موفـورات الحجـم وتقليـل الروتين والقيود الحكومية .

2.9.2 الدراسات باللغة الأجنبية

دراسة (2006, roa) بعنوان

Motivation model for improving productivity in a manufacturing unit

"هدفت دراسة الى تزويد بنموذج تحفيزي لتحسين اداء الوحدات الصناعية وتوصلت

الدراسة الى ربط الحوافز بمجموعة من العوامل لها اثر ايجابي علـى الانتاجيـة وتحسين فعالية قوى العمل وتحسين استهلاك المـواد الاوليـة وتحـسين مـستوى الانتاجية بالمنظمه.

دراسة (Hoffman & mehra, 2003) بعنوان

Perspectives on quality and productivity for competitive advantage

توصلت الدراسة الى العوامل التي تدمر جهود تحسين الانتاجيه هي ضعف المدراء في المستويات الوسطى،عدم كفاية الاستثمار في التدريب للأفراد، وضعف القيادة، وانخفاض اخلاقيات العمل، وضعف العلاقات بين الموظفين، وعدم كفاية الاستثمار في تحسين المعدات والمصانع، وضعف الادراك لعملية تصميم المنتج، وضعف مشرفين الخط الاول، وضعف تدريب المشرفين فيما يتعلق بمشاكل الإنتاج، وضعف الحوافز والمراجع.

دراسة (Caston ,Gelos, 1995)

investment efficiency, human capital & migration productivity analysis of the Jordanian ecomy

قامت الدراسة على الاقتصاد الأردني واستخدم فيها الباحث بيانات صادرة عن البنك الدولي الذي نشر سنة 1994 قيمة مساهمة رأس المال، وقد نتج عـن هـذه الدراسة عدة نتائج من أهمها: أن النمو الاقتـصادي الأردنـي خـلال فتـــرة الدراسة 1970-1994، كان بسبب الزيادة في عنصري الإنتـاج (العمـل ورأس المال)، وليس بسبب الزيادة في الإنتاجية الكلية الإنتاج، وذلك أنها سجلت معدل نمو (سالب) .

دراسة (Costell، 1993)

across – countr, cross –in dusttry company -sions of predctivity growth journal of political economy

قامت الدراسة بعمل مقارنة بين الصناعات في بلد واحد وبين الصناعات في عدة بلدان، وأظهرت هذه الدراسة النتائج التالية: إن نمو الإنتاجية الكلية في بعض صناعات البلد الواحد أكثر ارتباطاً من مقارنة عدة بلدان فيما بينهم، وأن نمو الناتج في صناعات عدة بلدان أكثر ارتباطاً من صناعات البلد الواحد.

دراسة (brada، 1989)

Technological progress and factor utilization ineastern European economic growth economical

قامت هذه الدراسة على بلدان أوروبا الشرقية لقياس نمو الناتج والإنتاجية، وكانت نتائج هذه الدراسة انخفاض النمو الصناعي في بلدان أوروبا الشرقية، بسبب عدم استغلال عوامل الإنتاج بشكل كبير، مما أدى إلى انخفاض الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

الفصل الثالث

تطور وإنتاجية الشركات المساهمة العامة

1.3 تمهيد

تمتاز الشركات المساهمة العامة بأن رأس مالها يتألف من اسهم وهذه الاسهم قابله للتداول وتطرح للاكتتاب العام لأن مسؤولية المساهمين في هذه الشركات تكون في حدود الاسهم التي يمتلكها كل منهم كما يتطلب تأسيس اي شركه من هذا النوع من الشركات عددا من المؤسسين بحيث لا يقل عددهم عن سبعة اشخاص، ونلاحظ بان هذا النوع من الشركات هي مظهر من مظاهر التعاون الاقتصادي بين افراد المجتمع لتحقيق اهداف معينه، وتنقسم هذا الشركات حسب تقسيم بورصة عمان الى عدة قطاعات وهي :

1- القطاع المالي
2- القطاع الخدمات
3- القطاع الصناعي

وسوف تقوم هذه الدراسة على دراسة الانتاجيه في القطاعين: القطاع المالي (البنوك العاملة في الاردن) **و**القطاع الصناعي (الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية)

2,3 قطاع البنوك العاملة في الأردن

1,2,3 تطور قطاع البنوك العاملة في الأردن

شهد القطاع المصرفي في الدول العربية تطوراً ملحوظاً في العقود الاربعه الماضيه وكان اهم اسباب ذلك ارتفاع اسعار النفط عالمياً، مما أدى الى زيادة الإيرادات والعوائد والسيولة المالية للبنوك العاملة في الدول العربية المصدره للنفط، وخاصتاً دول مجلس التعاون الخليجي، وامتدت هذه التطورات الى المصاريف والبنوك العاملة في باقي الدول العربية من خلال زيادة السيوله المالية القادمة اليها من الخارج واستخدام هذه السيوله في تحسين التنميه الاقتصاديه، حيث ادى هذا

التطور الى نهضة اقتصاديه شملت جميع القطاعات الاقتصاديه، ونهضه اجتماعيـه مما ادى الى حدوث ازدهار عام وشامل.

تقوم البنوك بعدت مهام وأدوار جديدة تتناسب مع اتساع وتطور السوق وتوفر لعملائهم ادوات جديدة واليات سلسة لدعم مدخراتهم والحفاظ عليهـا وكمـا وتقـوم باستثمار هذه الادخارات بطرق متنوعة ومختلفة واليات مختلفة لتوصيل الخدمه الى جمهور عملائهم وتلبية حاجاتهم .

كانت بدايات العمل المصرفي في الأردن عام 1925 عندما تأسس فرعا لبنك العثماني، وأصبح البنك العثماني وكيلا ماليا للحكومة الاردنيه وكـان يقـوم البنـك العثماني بالأعمال والانشطه المصرفيه العادية، ثم تأسس البنك العربي عام 1934 وفي عام 1949 تأسس البنك البريطاني للشرق الاوسط.

وفي عام 1934 اعلان عن تشكيل مجلس النقد الاردنـي بموجـب القـانون المؤقت الصادر عام 1929 وصدر عن هذه الخطوه اصدار الدينار الاردني والذي طرح للتداول في السوق عام 1950 اصبح محل الجينية الفلـسطيني ولكـن بقـي الارتباط النقد مع بريطانيا قائما وذلك لوجود المركز الرئيسي للمجلس النقد الاردني في لندن ،وفي عام 1957 تم نقل المجلس النقدي الاردني الى عمان.

استمر التطور في قطاع البنوك قائما في حقبة الخمسينيات حيث تم تأسيس عدة بنوك انذاك وهي: البنك العقاري العربي سنة 1951 ومصرف الرافدين سنة 1957 وفي عام 1956 تأسس البنك الاهلي الاردني وباشر فرع بنك انترا اللبناني اعمالـه في الاردن سنه 1958 والذي اغلق بسبب انهيار السيولة المادية فيـه عـام 1972 وحل محله بنك المشرق والذي دمج في ما بعد عام 1989 مع البنك الاردن والخليج

وشهدت حقبة الستينيات تطورات واسعة على مستوى قطاع البنوك العاملـة بالأردن فقد شهد نقله نوعيه وكميه وكان سبب ذلك هو ادخال العديد من الوسـائل المالية ونمو الموجودات لدى البنوك وارتفاع حجم عمليات البنـوك العاملـة فـي الاردن، وكان من اهم تلك التطورات مباشرة البنك المركزي اعمالـه عـام 1964 كشخصيه اعتباريه مستقلة ذات راس مال مملوك بالكامل من قبل الحكومة الأردنية بموجب قانون رقم (4) لسنة 1959 الذي اصدره مجلس النقد الاردني. كما ويقـوم

البنك المركزي بعدد كبير من الاعمال والمهام أبرزها تسير السيولة النقدية للـبلاد والإشراف على عمل البنوك العاملة بالأردن وتوفير الـسيوله ألأزمـه لهـا وإدارة احتياطي البنوك، كما ويقوم ايضا بإدارة احتياطي المملكة من الـذهب والعمـلات الأجنبية والعمل كبنك مستثمر للحكومة، وذلك وفقا لقانون رقم (5) والذي جاء كأول تشريع مصرفي اردني لتنظيم اعمال البنوك العاملة في الاردن وفـي عـام 1960 تأسس بنك القاهرة عمان وبنك الأردن. (البنك المركزي الأردني، 1989)

وفي حقبة السبعينيات استمرت التطورات على قطاع البنوك العاملة في الاردن وذلك بسب زيادة الثقة في لاقتصاد الاردني وزيادة العوائد الماديه المتحققـة لـدى البنوك العاملة بالأردن وبسبب الانتعاش الاقتصادي وخاصة نهاية السبعينيات فتـرة الازدهار الاقتصادي الوطني الذي رافقه تطوراً عاماً وشاملاً على مستوى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وأيضا بسبب ارتفاع اسعار الـنفط سـنه 1973 وتـدفقات العملات الأجنبية الى الاردن من خلال المساعدات الخارجية وتحـويلات العـاملين خارج المملكة وفي هذه الفترة تم اعطاء عدة بنوك تراخيص لمباشرة العمـل فـي السوق الاردني وهي بنك الاسكان للتجارة والتمويل وبنك ستي بنـك سـنة 1974 وبنك الاعتماد والتجارة 1975 والبنك الاردني الكويتي سنه 1977 و بنـك الاردن والخليج وبنك بترا وبنك الاستثمار العربي الاردني سنه 1978 وفـي عـام 1979 تأسيس البنك الاسلامي الاردني.

وكما تأثر الاردن في مطلع الثمانينات بالكساد الاقتصادي الـذي اثـر علـى القطاعات الاقتصادية منها البنوك العاملة بالأردن حيث قام البنك المركـزي بعـده امور وسياسات نقدية مكثفه لعاده الاوضاع على ما كانت عليه وإعـادة الاسـتقرار النقدي لدى البنوك العاملة بالأردن وكان ذلك سنه 1988 وفـي سـنة 1989 تـم تسجيل عدة بنوك وهي بنك المؤسسة العربية المـصرفية الأردنيـة وبنـك الاردن للاستثمار والتمويل في هذه الفترة ازداد عدد عمال البنوك وكان سبب ذلك تأسـيس عدة بنوك وعدة فروع داخل المملكة حيث اصبح عدد عمال البنوك (5130) عاملا (139) فرعا في نهاية سنة 1979.

اما حقبة التسعينيات فقد تطور قطاع البنوك وذلك من خلال دخول عدة بنـوك الى السوق الاردني وهي بنك عمان للاستثمار الذي قام بعماله في السوق الاردنـي سنه 1990 وتم تصفيته عام 1996 وأيضا تم تسجيل البنك الوطني الاسلامي وتـم الغائه وتصفيته سنة 1991 وتم انشاء بنك الاعمال عام 1991 والذي تم دمجه مـع البنك الاهلي سنة 1997 وفي عام 1993 تم تأسيس بنك فيلادلفيا وبنـك الـشرق الاوسط وفي عام 1996 تم تسجيل بنك الصادرات والتمويل وفي عـام 1997 تـم تأسيس بنك العربي الاسلامي الدولي.

وفي عام 2004 منح البنك المركزي ترخيصا لبنك لبنان والمهجر وبنك عوده وبنك الكويت الوطني، وفي عام 2005 تم دمج بنك فيلادلفيا مـع البنـك الاهلـي الاردني وفي عام 2009 تم اعطاء بنكين ترخيص من قبل البنك المركـزي وهمـا بنك الاردن ودبي الاسلامي وبنك ابو ظبي الوطني وفي عـام 2011 تـم اعطـاء ترخيص من البنك المركزي لمصرف الراجحي ليباشر اعماله في السوق الاردنـي ليصل عدد البنوك كما هو في نهاية عام 2012 الى 26 بنكا عـاملا فـي الاردن وتنقسم الى 16 بنكا اردنيا وعشرة بنوك اجنبية حيث ادى ذلك الى تطور في اعداد العمال وإعداد الفروع ليصل عدد عمال البنوك العاملة في الاردن في نهاية سـنة 2012 الى (17866) عاملا (714) فرعا داخل المملكة.

والجدول رقم (1) يبين لنا تطور عدد البنوك والفروع العاملة في الاردن

الجدول رقم (1)

تطور عدد البنوك العاملة في الاردن وفروعها

السنه	متوسط عدد البنوك	متوسط عدد الفروع داخل المملكه
1988-1983	18	273
1994-1989	17	348
2000-1995	19	448
2006-2001	22	470
2012-2007	24	640

المصدر : 1- تقارير البنك المركزي التقرير السنوي 1980-2013

2- تقارير جمعية البنوك في الاردن ، التقرير السنوي ، اعدادت مختلفة

يلاحظ من الجدول رقم (1) تطور اعدد البنوك المرخصة والفروع المرخصة للبنوك داخل المملكه خلال الفترة 1983 الى 2012 حيث ارتفع متوسط عدد البنوك من 18 بنكا 273 فرعا خلال الفترة الاولى الى 24 بنكـا و 640 فرعـا خـلال الفترة الاخيره 2007-2012 .

جدول رقم (2)

تطور راس المال والعمال في البنوك العاملة في الاردن

السنه	راس المال (مليون دينار)	عدد العمال
1988-1983	101.2	8721
1994-1989	171.5	10508
2000-1995	436.0	13334
2006-2001	917.6	13071
2012-2007	2334.4	16427

ألمصدر: البنك المركزي تقارير الشهريه لسنوات 1980 – 2012

تقارير جمعية البنوك في الاردن ، التقرير السنوي ، اعدا مختلفة

يلاحظ من الجدول رقم (2) التطور الكبير الذي شـهده حـساب راس المـال للبنوك العاملة في الاردن منذ عام 1983 وحتى نهايـة سـنة 2012 احـد ابـرز المؤشرات على صحة متانة قطاع البنوك العاملة في الاردن لمـا فـي ذلـك مـن انعكاسات مباشره في تعزيز ملاءة البنوك وزيادة قدرتها على مواجهـة المخـاطر المختلفة وبالتالية توفر حماية اكبر لأموال المودعين .

وقد ارتفع رصيد حساب راس المال للبنوك العاملة في الاردن منذ عام 1983 وحتى نهاية 2012 بحوالي 2774.6 مليون دينار وقد بدء هذا الارتفـاع بالتزايـد وذلك بسبب قيام البنك المركزي بالتعميم على البنوك بزيادة رأسمالهم بـأكثر مـن مرة، مثلا في تاريخ 1995/1/29 زيادة راس مال البنوك على ان لا يقل عن 20 مليون دينار في نهاية 1996 وبتاريخ 2003/8/30 وتاريخ 2010/12/16 بطاب من البنوك بزيادة رأسمالهم ليصل في نهاية 2011 الى 100 مليون دينار للبنـوك الاردنيه و 50 مليون دينار للبنوك الأجنبية.(تقارير البنك ألمركزي، تقارير جمعية البنوك في الاردن).

يلاحظ من الجدول رقم (2) التطور الملحوظ في عدد العمال نتيجة للتطورات والاتساع في العمليات المصرفية التي تشهدها الساحة المصرفية الأردنية حيث ارتفع متوسط عدد العمال خلال الفترة الدراسة بحوالي 9514 عاملا

2,2,3 تطور المؤشرات المالية الرئيسية للبنوك العاملة في الأردن خلال الفترة 1990 – 2012

لوحظ ارتفاع كبير في بعض المؤشرات المالية الرئيسيه للبنوك المرخصة في الاردن وأهميتها النسبية الى الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة 1990 الـى 2012 وكما هو مبين في الجدول رقم (3)

جدول رقم (3)

اهم المؤشرات المالية للبنوك العاملة في الاردن للفترة 1990- 2012 (مليون دينار)

القطاع	1990	1995	2000	2005	2010	2012
الناتج المحلي الاجمالي	2760.9	4714.7	5998.5	8925.4	18762.0	21965.5
اجمالي الموجودات	4090.1	8430.4	12913.5	21086.5	34973.1	39275.4
نسبة (%)	148.14	178.80	215.27	236.25	186.40	178.80
اجمالي الودائع	2642.6	5787.5	8224.5	13119	22504	24969
نسبة (%)	95.7	122.7	137.1	147.0	119.9	113.7
اجمالي التسهيلات الائتمانيه	1853.5	3715.7	4546.5	7744.3	14451	17829
نسبه (%)	67.12	78.80	75.79	86.76	77.02	81.17

المصدر : البنك المركزي النشرات الاحصائيه الشهريه 1990 الى 2012

تقارير جمعية البنوك في الاردن ، التقرير السنوي ، اعداد مختلفه

دائرة الاحصائات العامة ، الحسابات القوميه

المؤشرات المالية في البنوك تعكس الكثير من التطورات الايجابية التي يخضع لها قطاع البنوك في الاردن خلال الفترة 1990 - 2012

شهدت موجودات البنوك العاملة في الاردن خـلال الفتـرة 1990- 2012 ارتفاعا ملحوظا بلغ 35.2 مليار دينار تقريبا حيث ارتفعت الموجودات من 4 مليار دينار عام 1990 الى 39.2 مليار في نهاية عام 2012

وقد بلغ متوسط نسبة الموجودات الى الناتج المحلي الاجمالي حوالي 190.61% خلال الفترة 1990 – 2012 الامر الذي يعكس عمق وحجم قطاع البنوك في الاردن ويبين مدى اهميتة للاقتصاد الاردني ككل.

في حين شهدت اجمالي ودائع البنوك العاملة في الاردن خلال الفترة 1990-2012 ارتفاعا ملحوظا بلغ 22.3 مليار دينار تقريبا حيث ارتفعت الودائع من 2 مليار دينار عام 1990 الى 24.9 مليار في نهاية عام 2012.

وقد بلغ متوسط نسبة ودائع البنوك الى الناتج المحلي الاجمالي حوالي 122.7% خلال الفترة 1990 – 2012 من الجدول رقم (...) نلاحظ نسبة الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي انه ارتفع من 95.7% سنة 1990 الى 147.0% سنة 2005 ثم بدء بالانخفاض ليصل نهاية سنة 2012 الى 113.7%، ويشار الى ان التغير في هيكل الودائع خلال الاعوام الاخيره الى التخوفات التى انتشرت نتيجة تراجع احتياطي العملات الاجنبيه لدى البنك المركزي وارتفاع عجز الموازنة والقلق من تراجع قيمة الدينار الاردني . مما دفع بعض المودعين لتحويل ودائعهم من الدينار الى الدولار.

في حين شهدت اجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الاردن بالدينار الاردني والعملات الاجماليه خلال الفترة 1990- 2012 ارتفاعا ملحوظا بلغ 15.9 مليار دينار تقريبا حيث ارتفعت التسهيلات من 1.8 مليار دينار عام 1990 الى 17.8 مليار في نهاية عام 2012 .

وقد بلغ متوسط نسبة التسهيلات الائتمانية للبنوك الى الناتج المحلي الاجمالي حوالي 77.78% خلال الفترة 1990 – 2012 وهذا يعكس الدور الكبير الذي تضطلع به البنوك في تمويل الاقتصاد الاردني بمختلف شرائحه وقطاعاته .

3.3 الشركات الصناعية المساهمة العامة

1,3,3 تطور قطاع الشركات الصناعية المساهمة العامة

الاردن كغيره من الدول النامية تسعى الى تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال تطوير قطاعات الصناعات المختلفة وجاء ذلك منذ العقود الماضيه التي

شهدت تطورا ملحوظا وشاملا في اكثر من قطاع ومجال وكان سبب ذلـك تركيـز الجهود التنموية على قطاع الصناعات المختلفة لتحقيق نقله نوعيه في الاقتصاد ككل منذ بداية الخمسينيات من القرن الماضي (البدور،2001)، اذا كان القطاع الصناعي مقتصرا على عدد قليل من الصناعات الحرفيه البسيطة ولم تكن هذه الصناعات ذو اهميه كبيره في الناتج المحلي الاجالي حيث ادى ذلك الى تغير القوانين والإجراءات الحكوميه لتدعيم وتشجيع هذه القطاعات وكان ذلك من خلال بعثة البنك الدولي سنة 1955 التي جاءت الى الاردن لرفع الافتقار الذي يعاني منه اقتصاد الاردني فكـان على الحكومة الاردنيه انذاك القيام بدعم قطاع الصناعه وتشجيع القطـاع الخـاص بالقيام باستثمارات صناعية كبيره وقامت الحكومـة بإنـشاء مؤسـسات اقـراض متخصصة كبنك الانماء الصناعي الذي تأسس سـنة 1965 (كريـشان، 1997) لتشجع المؤسسات الخاصة والقطاع الخاص على الاقتراض منه للقيام باسـتثمارات صناعية داخل الاردن .

ونتيجة لهذا العمل الحكومي ادى ذلك الى البدء النشاط الصناعي في الاردن وتطور القطاع تطورا ملحوظا ومطردا اذا تمثل في زيادة عدد الشركات الصناعية وزيادة في فرص العمال والتوظيف في الشركات وزيادة رؤوس اموالها وزيادة كمية ونوعية الانتاج وكما ادى ذلك الى زيادة نسبة مساهمة الشركات الصناعية في الناتج المحلي الاجمالي ليصل الى 20.70% في نهاية عام 2012. (غرفة صناعة عمان ،تقرير مجلس الادارة للعام 2012)

وفيما يتعلق بنشاط الشركات الصناعية المساهمة العامة اصبحت من اهم الشركات الاموال التي تسمح لها طبيعة تكوينها وضخامة رؤوس اموالها بالقيام بمشاريع استثماريه ضخمه وطويلة الاجل الامر الذي يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني (العالوين، 2000)

اما فيما يخص نمو الشركات الصناعية المساهمة العامة التي تمثل عينة البحث فأنها نمت وتطورت بشكل كبير وملحوظ ويفسر هذا النمو في زيادة رؤوس اموالها وزيادة عدد عمالها وزيادة اعدادها كما في الجدول رقم (4) الذي يبين نمو الشركات الصناعية المساهمة العامة خلال فترة البحث

جدول رقم (4)

نمو الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية للفترة من عام 1983 الى 2012

السنه	عدد الشركات	راس المال مليون دينار	عددالعمال
1983	43	292.8	10060
1985	45	299.9	11400
1990	45	284.4	15306
1995	87	552.1	26691
2000	89	774.5	26970
2005	79	776.5	21990
2010	76	1134.6	20010
2012	78	1105.7	20510

المصدر بورصة عمان ، مركز ايداع الاوراق المالية

يلاحظ من الجدول رقم (4) زيادة راس مال الشركات الصناعية المساهمة العامة من (292.8) مليون دينار عام 1983 الى (1105.7) مليار دينار في نهاية سنه 2012 ويمكن تعليل ذلك الى الزيادة الحاصلة في عدد الشركات الصناعية المساهمة العامة من (34) شركه في سنه 1980 الى (76) شركه في نهاية سنه 2012 .

اما بالنسبة زيادة راس المال ونقص عدد الشركات في سنه (2005) فان سبب الزيادة هو زيادة بعض الشركات رؤوس اموالها مثل الشركات الرئيسيه في المملكه كشركة البوتاس ومصانع الاسمنت ومصفاة البترول خلال فترة الدراسة

وتعود الزيادة في اعداد الشركات الصناعية المساهمة العامة الى تشجيع الحكومة على الاستثمار وزيادة اسعار منتجات الصناعية وزيادة الطلب عليها مثل زيادة الطلب على الاسمنت بسبب التوسع العمراني الذي شهدتها البلاد وتأسيس مؤسسات خاصة وحكوميه لتشجيع الاستثمار في المملكه ودخول رؤوس اموال اجنبيه من خلال العاملين خارج البلاد ودخول شركات متعددة الجنسيه الى البلاد والاستقرار السياسي والأمن داخل البلاد الامر الذي شجع المستثمرين بإقامة شركات صناعية داخل المملكة .

وكما وان زيادة راس المال قد ارتبط بشكل ملحوظ في زيادة عدد الشركات فأن الزيادة الحاصلة في عدد العاملين فقد ارتبط ايضا في زيادة عدد الشركات حيث ازداد عدد العاملين من (10060) في عام 1983 عندما كان عدد الشركات (43) شركه الى (26970) في نهاية سنه 2000 عندما كان عدد الشركات في نهاية سنة 2000 (89) شركه اما سبب الانخفاض في اعداد العاملين في السنوات التاليه كان سبب ذلك هو نقص في عدد الشركات حيث نقص عدد الشركات في السنوات 2005 و2010 حيث اصبح عددهم (79) و (76) على التوالي ادى ذلك الى نقص في عدد العمال من (21990) الى (20020) على التوالي ثم ازداد عدد العمال بسب زيادة عدد الشركات في نهاية سنه 2012 حيث اصبح عدد الشركات (78) شركه وعدد عمالها (20510) عاملا.

4,3 قياس الانتاجيه في البنوك العاملة في الاردن والشركات الصناعية المساهمة العامة حسب مفهوم انتاجية العمل وإنتاجية راس المال

1,4,3 انتاجية العمل في البنوك العاملة في الاردن

قام الباحث باحتساب انتاجية العمل في البنوك العاملة في الاردن خلال الفترة 1983-2012 باستخدام الصيغة التاليه:

$$\text{انتاجية العمل} = \frac{\text{الناتج الكلي(الايرادات)}}{\text{عدد العمال}}$$

اي ان معدل الايراد لكل عامل في البنوك هو ناتج قسمة اجمالي الايرادات على عدد الموظفين، وكلما كان معيار انتاجية العمل مرتفعا كلما كان افضل والجدول رقم (5) يبين انتاجية العمل في البنوك العاملة في الاردن خلال الفترة 1983- 2012

الجدول رقم (5)

تطور انتاجية العمل في البنوك العاملة في الاردن

السنه	الناتج الكلي	نسبة النمو	عدد العمال	نسبة النمو	انتاجية العمل	نسبة النمو
1983	105649110	-	8325	-	12691	-
1984	121111200	0.13	8554	0.03	14158	0.10
1985	135632070	0.11	8827	0.03	15366	0.08
1986	149393160	0.09	8948	0.01	16696	0.08
1987	164344950	0.09	8743	-0.02	18797	0.11
1988	184303350	0.11	8931	0.02	20636	0.09
1989	214343010	0.14	9282	0.04	23092	0.11
1990	231903000	0.08	9162	-0.01	25311	0.09
1991	317468970	0.27	9652	0.05	32892	0.23
1992	357839370	0.11	10652	0.09	33594	0.02
1993	382583250	0.06	11430	0.07	33472	0.00
1994	426826260	0.10	12870	0.11	33164	-0.01
1995	478003680	0.11	13418	0.04	35624	0.07
1996	502231590	0.05	13430	0.00	37396	0.05
1997	548810640	0.08	13496	0.00	40665	0.08
1998	593099010	0.07	13403	-0.01	44251	0.08
1999	654953040	0.09	13195	-0.02	49636	0.11
2000	732195450	0.11	13062	-0.01	56055	0.11
2001	802509120	0.09	12950	-0.01	61970	0.10
2002	857264310	0.06	12915	0.00	66377	0.07
2003	866849421	0.01	12782	-0.01	63906	-0.04
2004	929867982	0.07	12429	-0.03	74814	0.15
2005	1357044003	0.31	13182	0.06	102947	0.27
2006	1426193529	0.05	14165	0.07	100684	-0.02
2007	1653654995	0.14	15065	0.06	109768	0.08
2008	1772675453	0.07	15878	0.05	111643	0.02
2009	1863657275	0.05	15790	-0.01	111695	0.00
2010	1883176473	0.01	16613	0.05	113356	0.01
2011	1995285488	0.06	17347	0.04	115022	0.01
2012	2072752000	0.04	17866	0.03	116017	0.01

تقارير السنوية البنك المركزي الاردني ، تقارير غير منشوره

جمعية البنوك في الاردن-اعدادات مختلفة

النسب والانتاجيه من اعداد الباحث

الانتاج الكلي في البنوك العاملة في الاردن:

يلاحظ من الجدول رقم (5) تطورا في الناتج الكلي للبنوك في معظم سـنوات الدراسة حيث بلغت متوسط نمو الناتج البنكي 10% خلال الفتـرة 1983 -2012 وبلغ الناتج البنوك 105.6 مليون دينار في سنة 1983 لتصل الى 2072.7 مليون دينار في نهاية سنة 2012 وكانت اعلى نسبة نمو سنة 2005 حيث بلغـت 31% ويعود سبب ذلك الى التطور الافقي في اعداد الفروع العاملة في الاردن حيث بلـغ عدد الفروع 506 فرعا في سنة 2005 .

اعداد العاملين في البنوك العاملة في الاردن :

يلاحظ من الجدول رقم (5) تطورا ملحوظا في معظم سنوات الدراسة على اعداد العاملين في البنوك العاملة في الاردن حيث بلغ متوسط نمو اعداد العاملين 4% خلال فترة الدراسة 1983 – 2012 حيث بلغ عدد العاملين 8325 عاملا في سنة 1983 ليصل الى 17866 عاملا في نهاية سنة 2012 ويعود سبب ذلك الى التطور الافقي والعامودي في عدد البنوك والفروع العاملة في الاردن.

انتاجية العمل في البنوك العاملة في الاردن :

انعكس التطور الملحوظ في اعداد العاملين في النبوك خلال فتره الدراسة على انتاجية العامل بشكل ايجابي حيث بلغ متوسط نمو انتاجية العامل 6% خلال فترة الدراسة الواقعه بين 1983 -2012 وبلغت انتاجية العامل 12691 دينار في سنة 1983 لتصل الى 116017 دينار في نهاية سنة 2012 باستثناء سنواتٍ محددة شهد تراجعاً طفيفاً كما حدث في الأعوام 1983، 1994، 2003، 2007 ويرتبط هذا الانخفاض بزيادة عدد العمال بنسبة اعلى من الناتج البنكي بسبب التوسع في اعداد البنوك والفروع العاملة في الاردن اي ان تم تسجيل اعداد العاملين في سجلات البنوك ولم يتم انتاج ايراد بعد مقبل العاملين المسجلين.

يلاحظ من الجدول رقم (6) نمو انتاجية العامل بمعدلاتٍ كبيرةٍ نسبياً بلغت 52% في حدها الأعلى للفترة الواقعة ما بين 1988-1995، مقارنةً مع باقي الفترات، حيث بلغ متوسط انتاجية العمل فيها حوالي 29723 دينار ونما في حده الأدنى بنسبة 44% للفترة ما بين 1996–2003 مقارنة مع باقي الفترات.

جدول رقم (6)

نمو انتاجية العمل في البنوك العاملة في الاردن خلال فترات مختارة مليون دينار

السنه	متوسط الناتج البنكي	معدل النمو المتوسط	متوسط عدد العمال	معدل النمو المتوسط	متوسط انتاجية العمل	معدل النمو المتوسط
1988-1983	143.4	-	8721	-	16391	-
1994-1989	321.8	0.55	10508	0.17	30254	0.46
2000-1995	584.8	0.45	13334	0.21	43938	0.31
2006-2001	1039.9	0.44	13071	-0.02	79102	0.44
2012-2007	1873.5	0.44	16427	1.00	113972	0.31

المتوسطات من اعداد الباحث

تقارير السنوية البنك المركزي الاردني ، تقارير غير منشوره

جمعية البنوك في الاردن-اعدادات مختلفة

النسب من اعداد الباحث

يلاحظ من الجدول رقم (6) وجود نمو في انتاجية العامل في البنوك العاملـة في الاردن في معظم فترات الدراسة فقد ارتفع متوسط انتاجية العمل خلال الفتـرة (1983 – 1988) ليصل الى 16391 دينار خلال هذه الفترة اي ان كـل عامـل يساهم في انتاج ايرادات اجمالية بقيمة 16391 دينار وكان السبب فـي ذلـك هـو الارتفاع في الناتج الكلي للبنوك بنسبة اعلى من عدد العاملين في البنوك خلال هـذه الفترة.

وخلال الفترة (1989 – 1994)

ارتفع متوسط انتاجية العمل بنسبة 46% عن الفترة الـسابقه فبلـغ متوسـط انتاجية العمل 30254 دينار وكان سبب الارتفاع هو الاسـتقرار الـسياسي الـذي شهدته المنطقه بعد ازمة الخليج عام 1992 في بروز نتائج طيبه حققتهـا القطـاع البنكي نتيجة تدفق العملات الاجنبيه الى المملكه مما ادى الى زيادة انتاجية العامـل خلال هذه الفترة مما ادى الى التطور الملحوظ في الناتج الكلي للبنوك العاملة فـي الاردن وكان متوسط الناتج الكلي خلال هذه الفترة (321.8) مليون دينار اي ارتفع بنسبه 0.55% .

وخلال فترة (1995- 2000)

ارتفع متوسط انتاجية العامل بنسبة 31% لتصل الـى 43938 دينـار لكـل عامل، وذلك لسعي معظم البنوك الى التطور الافقي خلال هذه الفترة ليصل متوسط

عدد فروعها خلال هذه الفترة الى (448) فرعا على ما كانت عليه في الفترة السابقه (348) فرعا، ونتيجة التوسع الذي حصل في هذه الفترة ادى الى زيادة عدد العمال ليصل متوسط عدد العمال خلال الفترة الى 13334 عاملا اي بمعدل نمو عن الفترة السابقه 21%، مما ادى الى زيادة الناتج الكلي لدى البنوك ليصل الى 584.8 دينار خلال هذه الفتره.

وخلال فترة 2001- 2006

ارتفع متوسط انتاجية العامل بنسبة 44% اتصل الى 79102 دينار لكل عامل خلال السنه مما ادى الى ارتفاع الناتج الكلي للبنوك العاملة في الاردن بنسبة 44% لتصل الى 1039.8 مليون دينار الانخفاض في عدد العمال خلال هذه الفترة كان بسب اندماج بنك فيلادلفيا مع البنك الاهلي ادا ذلك الى تسريح عدد من العمال.

خلال فترة 2007- 2012

فقد شهد قطاع البنوك تطورا ملحوظا خلال هذه الفترة في اعدد الفروع والبنوك وإعداد العاملين حيث كان متوسط اعداد العاملين 16427 عاملا ومتوسط عدد البنوك 24 بنكا ومتوسط اعداد الفروع 640 فرعا، انعكس ذلك على زيادة انتاجية العامل بنسبة 31% ليصل متوسط انتاجية العامل خلال هذه الفترة 113972 دينار مما ادى الى تطورا ملحوظا في الناتج الكلي للبنوك العاملة في الاردن ليصل متوسط الناتج الكلي الى 1873.5 مليون دينار خلال هذه الفترة.

2,4,3 انتاجية راس المال في البنوك العاملة في الاردن

قام الباحث باحتساب انتاجية راس المال في البنوك العاملة في الاردن خلال الفترة 1983-2012 باستخدام الصيغة التاليه:

$$\text{انتاجية راس المال} = \frac{\text{الناتج الكلي(الايرادات)}}{\text{الموجودات الثابته}}$$

الايرادات = جميع الايرادات المتحققه خلال السنه الماليه سواء من الأعمال المصرفية او اي انشطة اخرى.

والجدول رقم (7) يوضح تطور انتاجية راس المال في البنوك العاملة في الاردن

الجدول رقم (7)

تطور انتاجية راس المال في البنوك العاملة في الاردن

السنه	الموجودات الثابتة	نسبة النمو	انتاجية رأس المال	نسبة النمو
1983	46512000.0	-	2.27	-
1984	66813000.0	0.30	1.81	-0.25
1985	66832000.0	0.00	2.03	0.11
1986	67981000.0	0.02	2.20	0.08
1987	73867000.0	0.08	2.22	0.01
1988	78053000.0	0.05	2.36	0.06
1989	84952000.0	0.08	2.52	0.06
1990	90015000.0	0.06	2.58	0.02
1991	113445000.0	0.21	2.80	0.08
1992	115554000.0	0.02	3.10	0.10
1993	119871000.0	0.04	3.19	0.03
1994	126842000.0	0.05	3.37	0.05
1995	151977000.0	0.17	3.15	-0.07
1996	162929000.0	0.07	3.08	-0.02
1997	184189000.0	0.12	2.98	-0.03
1998	200117000.0	0.08	2.96	-0.01
1999	206560000.0	0.03	3.17	0.07
2000	206994000.0	0.00	3.54	0.10
2001	205912000.0	-0.01	3.90	0.09
2002	222076000.0	0.07	3.86	-0.01
2003	225214000.0	0.01	3.85	0.00
2004	243139000.0	0.07	3.82	-0.01
2005	271726000.0	0.11	4.99	0.23
2006	269838000.0	-0.01	5.29	0.06
2007	318401000.0	0.15	5.19	-0.02
2008	379330000.0	0.16	4.67	-0.11
2009	417424000.0	0.09	4.46	-0.05
2010	468187000.0	0.11	4.02	-0.11
2011	511644000.0	0.08	3.90	-0.03
2012	555782000.0	0.08	3.73	-0.05

المصدر: البنك المركزي الاردني، تقارير غير منشوره

نسب النمو من اعداد الباحث

جمعية البنوك في الاردن-اعدادات مختلفة

الموجودات الثابتة في البنوك العاملة في الاردن :

يلاحظ من الجدول رقم (7) تطورا ملحوظا في معظم سنوات الدراسة على الموجودات الثابتة في البنوك العاملة في الاردن حيث بلغ متوسط نمو الموجودات الثابتة 8% خلال فترة الدراسة 1983 – 2012 وبلغت قيمة الموجودات الثابتة في البنوك العاملة في الاردن 46.5 مليون دينار في سنة 1983 ليصل الى 555.7 مليون دينار في نهاية سنة 2012 ويعود سبب ذلك الى التطور الافقي والعمودي في

عدد البنوك والفروع العاملة في الاردن مما ادى الى انخفاض انتاجية راس المـال في معظم سنوات الدراسة.

انتاجية راس المال في البنوك العاملة في الاردن:

انعكس التطور الملحوظ في الموجودات الثابتة للبنوك فـي معظـم سـنوات الدراسة على انتاجية راس المال حيث بلغ متوسط نمو انتاجيـة راس المـال 1% خلال فترة الدراسة الواقعة بين 1983 -2012 وبلغت اقل قيمـة لإنتاجيـة راس المال 1.81 دينار في سنة 1984 اي ان كل دينار من الموجودات الثابتة يـساهم في انتاج ايراد بقيمة 1.81 دينار، لتصل انتاجية راس المال في حدها الاعلى الـى 5.29 دينار في نهاية سنة 2006.

يلاحظ من الجدول رقم (8) نمو انتاجية راس المال بمعدلاتٍ كبيرةٍ نسبياً حيث بلغت 27% في حدها الأعلى للفترة الواقعة ما بين 1989-1994 وللفترة 2001-2006 مقارنة مع باقي الفترات، وبلغ متوسط انتاجية راس المـال خـلال الفتـرة 1989-1994 حوالي 2.93 دينار اي ان كل دينار من الموجودات الثابتة تـساهم في انتاج ايرادات اجمالية بقيمة 2.93 دينار وللفترة 2001-2006 بلـغ متوسـط انتاجية العامل 4.29 دينار، ونمت في حدها الأدنى بنسبة 0.01% للفترة ما بـين 2007–2012 مقارنة مع باقي الفترات، وبلغ متوسط انتاجية راس المال خلال هذه الفترة 3.06 دينار.

جدول رقم (8)

نمو انتاجية راس المال في البنوك العاملة في الاردن خلال فترات مختارة مليون دينار

السنه	متوسط الناتج الكلي (مليون دينار)	نسبة النمو	متوسط الموجودات الثابتة	نسبة النمو	متوسط انتاجية رأس المال	نسبة النمو
1988-1983	143.4	-	66.6	-	2.15	-
1994-1989	321.8	0.55	108.4	0.39	2.93	0.27
2000-1995	584.8	0.45	185.4	0.42	3.15	0.07
2006-2001	1039.9	0.44	239.6	0.23	4.29	0.27
2012-2007	1873.5	0.44	441.7	0.46	4.33	0.01

المتوسطات من اعداد الباحث

تقارير السنوية البنك المركزي الاردني ، تقارير غير منشوره

جمعية البنوك في الاردن-اعدادات مختلفة

النسب من اعداد الباحث

يلاحظ من الجدول رقم (8) وجود نمو في انتاجية راس المال في البنوك العاملة في الاردن في معظم فترات الدراسة :

اما خلال فترة 1983-1988

بلغ متوسط الموجودات الثابتة 66.6 مليون دينار ومتوسط الناتج البنكي 143.4 مليون دينار وبهذا فإن معدل انتاجيه راس المال في البنوك العاملة في الاردن بلع خلال هذه الفترة 2.15 دينار ، اي ان كل دينار من الموجودات الثابتة تخلق ناتج بقيمة 2.15 دينار .

خلال الفترة (1989 – 1994)

ارتفع متوسط الموجودات الثابتة بنسبة 39% عن الفترة السابقه لتصل قيمة الموجودات الثابتة خلال هذه الفترة الى 108.4 مليون دينار. من اسباب ارتفاع الكبير نسبي في الناتج البنكي نتيجة اتخاذ البنك المركزي عدة اجراءات لاحتواء ألازمه المالية التي حدثت سنة 1989 قام محافظ البنك المركزي بسلسة اجراءات من اهمها بناء احتياطي من العملات الأجنبية وربط الدينار بسلسة حقوق السحب الخاص وتحديد سعرين للدولار الامريكي مقابل الدينار الأردني وفي هذه الفترة ايضا تأثر الجهاز المصرفي بحرب الخليج وادى ذلك الى سحب الكثيف من الودائع من قبل العملاء وخاصتا الايام الاولى من الحرب، إلا ان الاجراءات الاحترازية التي اتخذتها البنوك لمواجهة هذه المرحلة خففت كثير من هذا التأثير وكان من اهم هذه الاجراءات تعزيز السيولة النقدية وتنويع احتياطاته مما ادى الى تراجع السحب الكثيف من الودائع خلال ايام ثم انتهت كليا. ومع وصول الاردنيين العائدون من الكويت ازدادت الودائع لدى البنوك، وبهذا فإن معدل انتاجيه راس المال في البنوك العاملة في الاردن ارتفع بنسبة 27% عن الفترة السابقة وبلع متوسط انتاجية راس المال خلال هذه الفترة 2.93 دينار من الموجودات الثابتة، اي ان كل دينار من الموجودات الثابتة تخلق ايرادات بقيمة 2.93 دينار

وخلال الفترة (1995 – 2000)

انعكست الاجراءات التي اتخذها البنك المركزي والبنوك خلال الفترات السابقه بشكل ايجابي على ودائع البنوك مما ادى الى ارتفاع متوسط الناتج البنكي خلال هذه

الفترة ليصل الى 584.8 مليون دينار اي ارتفع بنسبة 45% عن الفترة السابقه وبلغ متوسط الموجودات الثابتة خلال هذه الفترة 185.4 مليون دينار اي ارتفع بنسبة 42%، وبهذا ارتفع متوسط انتاجية راس المال بنسبة 7% عن الفترة السابقه فبلغ متوسط انتاجية راس المال 3.15 دينار .

وخلال فترة 2007-2012

وخلال هذه الفترة حقق البنوك العاملة في الاردن تطورات واضحة وعلى جميع الأصعدة حيث ارتفع عدد البنوك وعدد فروع البنوك العاملة في الاردن لتصل الى 26 بنكا و 714 فرعا في نهاية سنة 2012 نتيجة لذلك ارتفاع متوسط رصيد الموجودات الثابتة ليصل الى 441.7 مليون دينار اي بنسبة 46% ورافق هذا التوسع ارتفاعا في المؤشرات المالية الرئيسية الموضحة في جدول رقم (3) وصعيد مؤشرات المتانة المالية ومؤشرات الربحية خلال هذه الفترة مما ادى الى ارتفاع متوسط الناتج البنكي ليصل الى 1873.5 مليون دينار اي بنسبة 44%، وبهذا ارتفع متوسط انتاجية راس المال الى 4.33 دينار .

3,4,3 انتاجية العمل في الشركات الصناعية المساهمة العامة

قام الباحث باحتساب انتاجية العمل في الشركات الصناعية المساهمة العامة خلال الفترة 1983-2012 بستخدام الصيغة التالية:

انتاجية العمل = قيمة الناتج الكلي(المبيعات) / عدد العمال

المبيعات = صافي المبيعات خلال السنه الماليه

والجدول رقم (9) يبين انتاجية العمل في الشركات الصناعية المساهمة العامة

الجدول رقم (9)

تطور إنتاجية العمل في الشركات الصناعية المساهمة العامة

السنه	عدد الشركات	الناتج الكلي	نسبة النمو	عدد العاملين	نسبة النمو	انتاجية العمل	نسبة النمو
1983	43	490930000	-	10060	-	48800	-
1984	44	490611500	0.00	10187	0.01	48161	-0.01
1985	45	590293000	0.17	11400	0.11	51780	0.07
1986	45	699974500	0.16	11416	0.00	61315	0.16
1987	46	799656000	0.12	11454	0.00	69815	0.12
1988	47	809337500	0.01	12893	0.11	62773	-0.11
1989	48	905019000	0.11	13819	0.07	65491	0.04
1990	45	1000700500	0.10	15306	0.10	65380	0.00
1991	46	1115022415	0.10	16305	0.06	68385	0.04
1992	54	1119522425	0.00	17195	0.05	65107	-0.05
1993	67	1124022435	0.00	23320	0.26	48200	-0.35
1994	76	1267171610	0.11	25648	0.09	49406	0.02
1995	87	1298885801	0.02	26691	0.04	48664	-0.02
1996	90	1352501409	0.04	27258	0.02	49619	0.02
1997	90	1399789879	0.03	27217	0.00	51431	0.04
1998	95	1444314767	0.03	29584	0.08	48821	-0.05
1999	95	1473579660	0.02	29882	0.01	49313	0.01
2000	89	1496585838	0.02	26970	-0.11	55491	0.11
2001	95	1572005997	0.05	24997	-0.08	62888	0.12
2002	92	1696683439	0.07	23991	-0.04	70722	0.11
2003	86	1817210994	0.07	22892	-0.05	79382	0.11
2004	82	2134575270	0.15	22110	-0.04	96543	0.18
2005	79	1515213052	-0.41	21990	-0.01	68905	-0.40
2006	79	1541665617	0.02	21805	-0.01	70702	0.03
2007	79	1886848578	0.18	21726	0.00	86847	0.19
2008	77	3010179285	0.37	20955	-0.04	143650	0.40
2009	75	2060202886	-0.46	20183	-0.04	102076	-0.41
2010	76	2331421079	0.12	20010	-0.01	116513	0.12
2011	78	2723871574	0.14	20450	0.02	133197	0.13
2012	78	2523178828	-0.08	20510	0.00	123022	-0.08

بورصة عمان المكتبة والمطبوعات، معلومات تاريخيه، التقارير السنوية

النسب من اعداد الباحث

قيمة المبيعات في الشركات الصناعية المساهمة العامة

يلاحظ من الجدول رقم (9) تطورا في الناتج الكلي للشركات الصناعية المساهمة العامة في معظم سنوات الدراسة حيث بلغت متوسط نمو الناتج الكلي 0.4% خلال الفترة 1983 -2012 وبلغ الناتج الكلي للشركات الصناعية المساهمة العامة 490.9 مليون دينار في سنة 1980 لتصل الى 2523.1 مليون دينار في نهاية سنة 2012.

اعداد العمال في الشركات الصناعية المساهمة العامة:

يلاحظ من الجدول رقم (9) تذبذبا في معظم سنوات الدراسة على اعداد العاملين في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن ويعود سبب التذبذب الى تصفية بعض الشركات خلال فترة الدراسة وتأسيس بعض الشركات في بعض

السنوات حيث بلغ متوسط نمو اعداد العاملين 2% خلال فتـرة الدراسـة 1983 – 2012 حيث بلغ عدد العاملين 10060 عاملا في سنة 1983 ليصل الـى 20510 عاملا في نهاية سنة 2012 .

انتاجية العمل في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن :

ويلاحظ من الجدول رقم (9) تطور انتاجية العمل خلال فترة الدراسة 1983-2012 حيث بلغ متوسط نمو انتاجية العمل حوالي 3% وبلغـت انتاجيـة العمـل 48800 دينار سنة 1983 اي ان كل عامل يساهم في انتاج 48800 دينـار مـن الناتج الكلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة ، لتصل في نهاية 2012 الـى 123022 اي نمت بنسبة 60% .

يلاحظ من الجدول رقم (10) نمو انتاجية العامل فـي الـشركات الـصناعية المساهمة العامة في الاردن بمعدلاتٍ كبيرةٍ نسبياً بلغت 44% في حـدها الأعلـى للفترة الواقعة ما بين 2004-2012، مقارنةً مع باقي الفترات ، حيث بلغ متوسـط انتاجية العمل في الشركات الصناعية المساهمة العامة فـي الاردن 47090 دينـار خلال فترة 1980-1987 لتصل الى 104606 دينار خلال فترة 2004-2012.

جدول رقم (10)

نمو انتاجية العمل في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن خلال فترات مختارة مليون دينار

السنه	متوسط الناتج الكلي	نسبة النمو	متوسط عدد العاملين	نسبة النمو	متوسط انتاجية العمل	نسبة النمو
1988-1983	646.8	-	11235	-	57107	-
1994-1989	1088.5	0.41	18599	0.40	60328	0.27
2000-1995	1410.9	0.23	27934	0.33	50556	-0.53
2006-2001	1712.8	0.18	22964	-0.22	74857	0.07
2012-2007	2422.6	0.29	20639	-0.11	117551	0.02

المتوسطات من اعداد الباحث ، بورصة عمان المكتبة والمطبوعات، معلومات تاريخيه، التقارير السنوية

يلاحظ من الجدول رقم (10) نمو في انتاجية العمل في الشركات الصناعية المساهمة العامة في معظم فترات الدراسة

خلال الفترة (1983 – 1988) بلغ متوسط الناتج الكلي في اقطاع الشركات 646.8 مليون دينار ومتوسط اعداد العاملين 11235 عاملا وبهـذا فـإن معـدل انتاجيه العمل في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن بلع خـلال هـذه

الفترة 57107 دينار من قيمة الناتج الكلي، اي ان كل عامل يخلـق انتـاج بقيمـة 57107 دينار .

اما خلال فترة (1989-1994) ارتفع متوسط قيمة المبيعات الى 1088.5 مليون دينار اي بنسبة 41% رافق ذلك ارتفاع في متوسط عدد العمال بنسبة 40% ليصل الى 18599 عاملا وبهذا فقد ارتفعت انتاجية العامل بنسبة 27% لتصل الى 60328 دينار.

وخلال هذه الفترة تذبذب معدل إنتاجية العمـل فـي الـشركات الـصناعية المساهمة العامة ويعود سبب ذلك الى تأسيس شركات جديدة لم تدخل الانتـاج بعـد بالرغم من توظيف عدد من العاملين فيها وتوقف عدد من الشركات عـن الانتـاج ولكنها مازالت سجلاتها موجودة من ضمن سجلات الشركات الصناعية المـساهمة العامة رافق ذلك تفاوتا نسبيا في مبيعات الشركات الصناعية المساهمة العامة بسبب انخفاض صادرات بعض الشركات الرئيسية مثل شركة البوتاس والفوسـفات فـي بدايات التسعينيات نتيجة لحالة الركود في الاسواق العالميـة لمنتجـات الفوسـفات والبوتاس في ظل الارتفاع الكبير في اعداد الشركات الصناعية المـساهمة العامـة وعداد عمالها حيث كان عدد الشركات 48 شركه في نهاية سنة 1989 وعدد العمال لنفس السنه 13819 عاملا ليصل الى 76 شركه و 25648 عاملا في نهاية سـنه (1994).

اما خلال فترة (1995-2000) خلال هذه الفترة بلغ متوسط قيمـة النـاتج الكلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة 1410.9 مليون دينـار اي ارتفـع بنسبة 23% وبلغ متوسط عدد العمال 27943 عاملا وبهذا فـإن معـدل انتاجيـة العامل بلغ 50556 دينار من الناتج اي ان كل عامل يخلق انتـاج بقيمـة 58458 دينار ان الارتفاع المستمر في قيمة الناتج يدل ذلك على ان بعض الشركات قامـت بفتح خطوط انتاج جديدة ودخولها اسواق جديدة مما ادى ذلك الى زيادة الطلب على منتجاتها .

اما خلال فترة (2001-2006) بلغ متوسط الناتج الكلي في اقطاع الشركات 1712.8 مليون دينار ومتوسط اعداد العاملين 22964 عاملا وبهذا فـإن معـدل

انتاجيه العمل في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن بلغ خـلال هـذه الفترة 74857 دينار من قيمة الناتج الكلي، اي ان كل عامل يخلـق انتـاج بقيمـة 74857 دينار .

اما خلال فترة (2007-2012) خلال هذه الفترة نمت انتاجية العامـل نمـو كبير نسبيا نتيجة ارتفاع المبيعات وانخفاض عدد العمال ويعود سبب ذلك للتطـور التكنولوجيا، حيث اصبحت الشركات الصناعية المساهمة العامة تعتمد على استخدام الآلات الحديثة والتكنولوجيا الحديثة في التصنيع والإنتاج بدل الايدي العاملة مما زاد من انتاج الشركات وانخفاض عدد العمال، ليصل متوسط قيمة الناتج في الـشركات الصناعية المساهمة العاملة خلال هذه الفترة الى 2422.6 مليون دينـار ومتوسـط عدد العمال 20639 عاملا وبهذا فإن معدل انتاجية العامل بلغ 117551 دينار من الناتج

4,4,3 انتاجية راس المال في الشركات الصناعية المساهمة العامة

قام الباحث باحتساب انتاجية راس المال في الشركات الصناعية المساهمة العامة خلال الفترة 1983-2012 باستخدام الصيغة التالية:

$$\textbf{انتاجية راس المال} = \frac{\text{قيمة الناتج الكلي(المبيعات)}}{\text{الموجودات الثابته}}$$

الجدول رقم (11) يبين انتاجية راس المال في الشركات الصناعية المساهمة العامة

الجدول رقم (11)

تطور انتاجية راس المال في الشركات الصناعية المساهمة العامة

السنه	الموجودات الثابتة	نسبة النمو	انتاجية راس المال	نسبة النمو
1983	412274000	-	1.19	-
1984	423061000	0.03	1.16	-0.03
1985	435265000	0.03	1.36	0.14
1986	442162000	0.02	1.58	0.14
1987	444430000	0.01	1.80	0.12
1988	446520000	0.00	1.81	0.01
1989	472195090	0.05	1.92	0.05
1990	496063530	0.05	2.02	0.05
1991	539997563	0.08	2.06	0.02
1992	551105459	0.02	2.03	-0.02
1993	552105459	0.00	2.04	0.00
1994	660643362	0.16	1.92	-0.06
1995	797916764	0.17	1.63	-0.18
1996	958457062	0.17	1.41	-0.15
1997	992637076	0.03	1.41	0.00
1998	994970178	0.00	1.45	0.03
1999	993815233	0.00	1.48	0.02
2000	979809476	-0.01	1.53	0.03
2001	1000998772	0.02	1.57	0.03
2002	911998648	-0.10	1.86	0.16
2003	762099193	-0.20	2.38	0.22
2004	783678612	0.03	2.72	0.12
2005	804175714	0.03	1.88	-0.45
2006	828701138	0.03	1.86	-0.01
2007	993184475	0.17	1.90	0.02
2008	1266412055	0.22	2.38	0.20
2009	1466102163	0.14	1.41	-0.69
2010	1690903768	0.13	1.38	-0.02
2011	1682101288	-0.01	1.62	0.15
2012	1543105460	-0.09	1.64	0.01

بورصة عمان المكتبة والمطبوعات، معلومات تاريخيه، التقارير السنوية

النسب من اعداد الباحث

الموجودات الثابتة في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن :

نلاحظ من الجدول رقم (11) تطورا ملحوظا في معظم سنوات الدراسة على الموجودات الثابتة في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن حيث بلغ متوسط نمو الموجودات الثابتة 5% خلال فترة الدراسة 1983 – 2012 و بلغت قيمة الموجودات الثابتة في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن 412.2 مليون دينار في سنة 1983 ليصل الى 1543.1 مليون دينار في نهاية سنة 2012 ويعود سبب التذبذب في نمو الموجودات الثابتة للشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن في بعض السنوات الى تذبذب اعداد الشركات نتيجة تأسيس شركات جديدة او دمج بعض الشركات او وتصفية بعضها.

انتاجية راس المال في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن:

انعكس النمو في الموجودات الثابتة للشركات الصناعية المساهمة العامة فـي معظم سنوات الدراسة على انتاجية راس المال حيث بلغت اقل قيمة لإنتاجيـة راس المال 1.36 دينار في سنة 1985 اي ان كل دينار من الموجودات الثابتة يساهم في انتاج ايراد بقيمة 1.36 دينار، لتصل انتاجية راس المال في حـدها الاعلـى الـى 2.72 دينار في نهاية سنة 2004.

يلاحظ من الجدول رقم (12) نمو انتاجية راس المال بمعدلاتٍ كبيرةٍ نسبياً حيث بلغت 35% في حدها الأعلى للفترة الواقعة ما بين 1988-1995 مقارنة مع باقي ألفترات، وبلغ متوسط انتاجية راس المال خلال هذه الفترة حوالي 1.93 دينار اي ان كل دينار من الموجودات الثابتة تساهم في انتاج مبيعات اجمالية بقيمة 1.93 دينار، ثم تراجع معدل انتاجية اراس المال بنسبة -18% للفترة ما بين 1996–2003 مقارنة مع باقي الفترات، وبلغ متوسط انتاجية راس المال خلال هذه الفترة 1.64 دينار.

جدول رقم (12)

نمو انتاجية راس المال في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن خلال فترات مختارة مليون دينار

السنه	متوسط قيمة الناتج الكلي	نسبة النمو	متوسط الموجودات الثابتة	نسبة النمو	متوسط انتاجية راس المال	نسبة النمو
1988-1983	646.8	-	433.9	-	1.48	-
1994-1989	1088.5	0.41	545.3	0.20	2.00	0.26
2000-1995	1410.9	0.23	952.9	0.43	1.49	-0.34
2006-2001	1712.8	0.18	848.6	-0.12	2.05	0.27
2012-2007	2422.6	0.29	1506.9	0.44	1.66	-0.23

المتوسطات اعداد الباحث

بورصة عمان المكتبة والمطبوعات، معلومات تاريخيه، التقارير السنوية

نلاحظ من الجدول رقم (12) وجود تذبذب في نمو انتاجية راس مال الشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن في معظم فترات الدراسة

خلال الفترة (1983 – 1988) بلغ متوسط الموجودات الثابتة في الـشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن 433.9 مليون دينار ومتوسط قيمـة النـاتج الكلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن 646.8 مليون دينار وبهذا

فإن معدل انتاجيه راس المال في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن بلغ خلال هذه الفترة 1.48 دينار اي ان كل دينار من الموجودات الثابتة تخلـق انتـاج بقيمة 1.48 دينار.

اما خلال فترة (1989-1994) شهد قطاع الشركات الصناعية المـساهمة العامة في الاردن خلال هذه الفترة تطورا ملحوظا حيث ارتفـع عـدد الـشركات الصناعية المساهمة العامة ليصل 76 شركه في نهاية سنه 1994 على مـا كانـت عليه في بداية الفترة حيث كان عدد الشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن 48 شركه في نهاية سنه 1989 مما ادى الى ارتفاع متوسط حجم الانتاج خـلال الفترة ليصل الى 1088.5 مليون دينـار اي بمعـدل نمـو 41% ونمـت قيمـة الموجودات الثابتة خلال الفترة اتصل الى 545.3 مليون دينار اي بمعد نمو 20% وبهذا ارتفع متوسط انتاجية راس المال لتصل الى 2.0 دينار اي بمعدل نمو 26%

وخلال فترة (1995 – 2000) يلاحظ من الجدول رقـم (12) ان انتاجيـة راس المال الشركات الصناعية المساهمة العامة قد انخفضت لتصل الى 1.49 دينار اي بمعدل -34%، ويعود سبب انخفاض انتاجية راس المال خلال هذه الفترة الـى تأسيس عدد من الشركات الصناعية المساهمة العامة حيـث بلـغ عـدد الـشركات الصناعية المساهمة العامة 89 شركه في نهاية سنة (2000) ولان بعض الشركات اظهرت في سجلاتها المالية المنشورة قيمة الموجودات الثابتة، حيـث بلـغ قيمـة الموجودات الثابتة خلال هذه الفترة 952.9 مليون دينار اي بمعدل نمو 43% ولـم يظهر في سجلاتها المالية المنشورة قيمة الناتج لأنها مازالت في طور الانتاج فبلغت قيمة الانتاج خلال الفترة 1410.9 مليون دينار اي ان بمعدل نمو 23%.

وخلال فترة (2001 – 2006) خلال هذه الفترة فقد تذبذب اعداد الشركات الصناعية المساهمة العاملة بشكل ملحوظ ويعود سبب ذلك الى دمج بعض الشركات المتعثرة مع الشركات الكبرى وتصفية بعض الشركات وظهور شركات جديدة بعد الدمج مما اثر ذلك على قيمة الموجودات الثابتة حيث تناقصه قيمتها لتصل الى 848.6 مليون دينار اي تراجعت بنسبة -0.12% بسبب دمج بعض الشركات المتعثرة مع الشركات الكبرى فتح خطوط انتاج جديدة ليصل متوسط انتاج الشركات

خلال هذه الفترة الى 1712.8 مليون دينار اي ارتفع بنسبة 0.18% وبهذا ارتفع معدل انتاجيه راس المال لتصل الى 2.05 دينار اي ارتفع بنسبة 0.27%.

وخلال فترة (2007 - 2012) يلاحـظ انخفـاض انتاجيـة راس مـال الشركات الصناعية المساهمة العامة لتصل الى 1.66 دينار ويعود سبب الانخفاض الى ارتفاع نسبة الموجودات الثابتة اكبر من نسبة ارتفاع الناتج الكلي حيث بلغـت قيمة الموجودات الثابتة خلال الفترة 1506.9 مليون دينار وقيمـة النـاتج الكلـي 2422.6 مليون دينار ويعود سبب ارتفاع الموجودات الثابتة بنسبه اعلى من قيمـة المبيعات الى زيادة عدد الشركات عن الفترة السابقة ليصل الى 78 شركه في نهاية سنة (2012) .

5,3 مقارنة انتاجية العمل وأرس المال في البنوك العاملة في الأردن والشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية :

1,5,3 مقارنة انتاجية العامل في البنوك العاملة في الأردن وإنتاجية العامل في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية

بلغ متوسط عدد العاملين في البنوك العاملة في الاردن 12413 عاملا للفتـرة (1983-2012)، بينما بلغ متوسط انتاجية العامل في البنوك العاملـة فـي الاردن 56731 دينار خلال الفترة (1983-2012) اي ان كل عامل يساهم فـي الانتـاج بقيمة 56731 دينار، وكما تبين ان الانحراف المعياري لإنتاجية العامل في البنـوك العاملة في الاردن خلال فترة الدراسات هو (36644)

وبالمقارنة مع انتاجية العامل في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية فقد حققت هذه الشركات النتائج التالية: بلغ متوسط عدد العاملين فيها 20275 عاملا للفترة (1983-2012)، بينما بلغ متوسط انتاجية العامل في الـشركات الـصناعية المساهمة العامة الأردنية خلال الفترة (1983-2012) 72080 دينار اي ان كـل عامل يساهم في الانتاج بقيمة 72080 دينار، وكما تبين ان الانحـراف المعيـاري لإنتاجية العامل في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنيه خلال فترة الدراسة هو (26959)

وبمقارنة معدل انتاجية العامل في البنوك العاملة في الاردن مع انتاجية العامل في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنيه لفتـرة الدراسـة (1983-2012) تبين مايلي :-

1- بلغت انتاجية العامل في البنوك العاملة في الاردن 56731 دينـار، بينمـا بلغت انتاجية الموظف في الشركات الصناعية المـساهمة العامـة الاردنيـه 72080 دينار، اي 1.2 مره عن البنوك العاملة في الاردن.
2- بلغ معدل الاختلاف (coefficient of variation) في انتاجية العامل فـي البنوك العاملة في الاردن 65%، وبلغ في الشركات الـصناعية المـساهمة العامة الاردنيه 37% وهذا يدل على ان هناك تفاوت بين انتاجية العامل في البنوك العاملة في الاردن والشركات الصناعية المساهمة العامة لفترة الدراسة كما هو في الجدول رقم (13)

الجدول رقم (13)

مقارنة انتاجية الموظف في الشركات الصناعية المساهمة العامة والبنوك العاملة في الاردن

القطاع	معدل انتاجية العامل	الانحراف المعياري	معدل الاختلاف	متوسط عدد العاملين
البنوك العاملة في الاردن	56389.8	36644.6	0.65	12413
الشركات الصناعية المساهمة العامة	72079.9	26959.2	0.37	20250

اعداد الباحث

2,5,3 مقارنة انتاجية راس المال في البنوك العاملة في الاردن وإنتاجية راس المال في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنيه

بلغ متوسط الموجودات الثابتة في البنوك العاملة فـي الاردن 208.4 مليـون دينار للفترة (1983-2012)، بينما بلغ متوسط انتاجية راس المال 3.35 دينار في البنوك العاملة في الاردن خلال الفترة (1983-2012) اي ان كل كل دينـار مـن الموجودات الثابتة تخلق انتاج بقيمة 3.35 دينار، وكما تبين ان الانحراف المعياري لإنتاجية راس المال في البنوك العاملة في الاردن خلال الفترة الدراسة هو 0.93

وبالمقارنة مع انتاجية راس المال في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية فقد حققت هذه الشركات النتائج التالية: بلغ متوسط الموجودات الثابتة فيها 857.5 مليون دينار للفترة (1983-2012)، بينما بلغ متوسط انتاجية راس المال 1.75 دينار في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية خلال الفترة (1983-2012) اي ان كل دينار من الموجودات الثابتة تخلق انتاج بقيمة 1.75 دينار، وكما تبين ان الانحراف المعياري لإنتاجية راس المال في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية خلال الفترة (1983-2012) هو 0.21

وبمقارنة معدل انتاجية راس المال في البنوك العاملة في الاردن مع انتاجية راس المال في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية لفترة الدراسة (1983-2012) تبين مايلي :-

1- بلغت انتاجية راس المال في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنيه 1.75 دينار بينما بلغ معدل انتاجية راس المال في البنوك العاملة في الاردن 3.35 دينار اي 1.92 مره عن الشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن.

2- بلغ معدل الاختلاف (coefficient of variation) في انتاجية راس المال في البنوك العاملة في الاردن 28%، وبلغ في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنيه 21% وهذا يدل على ان نسبة الاختلاف في الشركات الصناعية المساهمة العامة اقل من نسبة الاختلاف في البنوك العاملة في الاردن بالنسبة لإنتاجية راس المال، كما هو مبين في الجدول رقم (14)

الجدول رقم (14)

مقارنة انتاجية راس المال في الشركات الصناعية المساهمة العامة والبنوك العاملة في الاردن

القطاع	معدل انتاجية راس المال	الانحراف المعياري	معدل الاختلاف	متوسط الموجودات الثابتة
البنوك العاملة في الاردن	3.35	0.93	0.28	208.4
الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنيه	1.75	0.36	0.21	857.5

اعداد الباحث

الفصل الرابع

التحليل القياسي

1,4 تمهيد

تم تقدير نموذج دالة الانتاج (دالة كوب- دوغلاس) باستخدام طريقة المربعات الصغرى (Ordinary squares –OLS) والتي تعد اكثر استخداما من قبل البـاحثين في مجال دراسات تقدير دالة الإنتاج حيث تعتمد طريقة (OLS) على ايجـاد قـيم المقدرات α ، β . (yan & su,2009)

2,4 التحليل القياسي لقطاع البنوك العاملة في الأردن

وبتطبيق معادله رقم (2) وبأستخدام طريقة المربعات الصغرى تم تقدير دالة الانتاج على بيانات قطاع البنوك العاملة في الاردن كمايلي :

$$\log Q_t = 3.04 + 0.54 \log K_t + 1.32 \log L_t$$

t- (2.7) (7.7) (3.7)

$R^2 = 0.77$ $RSS_a = 0.714$ $DW = 2.16$

بناء على التقدير اعلاه يلاحظ ان النموذج المستخدم يلائم البيانات بشكل جيـد حيث ان 0.77 من الانحرافات في المتغير التابع قد تم تفسيرها من خلال النمـوذج المستخدم كما يشير R^2، كما وان اختبار t يشير الى ان جميع المعـاملات مقبولـة احصائيا بمستوى دلاله 5% وهذا يشير الى ان كل من العمل وراس المال يـؤثران على الانتاج الكلي في البنوك العاملة في الأردن حيث تبين ان زيـادة راس المـال بمقدار 10% مع بقاء العمل ثابت فإن الانتاج الكلي يزداد بنسبة 5.4% كمـا وان تقدير معلمات النموذج تبين ان الناتج الكلي يتأثر بشكل اكبر لتغيرات عنصر العمل في البنوك العاملة في الاردن حيث ان تغير 10% مع بقاء راس المال ثابـت فـإن الانتاج الكلي في البنوك العاملة في الاردن يزداد بنسبة 13.2% ، اما زيـادة راس المال والعمل معا بنسبة 10% فسيؤدي الى زيادة الناتج الكلي في البنوك العاملة في الاردن الى 18.6%. وعليه فإن مجموع مرونات العمل وراس المال اكبر من واحد صحيح مما يدل على ان البنوك العاملة في الاردن تعمل ي ظل تزايد الغله وسـيتم تأكد من هذه النتيجة من خلال تطبيق اختبار F.

ولاختبار غلـة الحجم في قطاع البنوك العاملة في الأردن وذلك مـن خـلال تقدير المعادلة (7) على بيانات البنوك العاملة في الاردن:

$$Log(Q_t/L_t) = 3.12 + 0.726 \log(K_t/L_t)$$

$$t- \quad (8.3) \quad (2.0)$$

$$R^2=0.73 \quad RSS_O=0.947 \quad DW=1.93$$

بناء على التقدير اعلاه يلاحظ ان النموذج المستخدم يلائم البيانات بشكل جيـد حيث ان 0.73 من الانحرافات في المتغير التابع قد تم تفسيرها من خلال النمـوذج المستخدم كما يشير R^2، كما وان اختبار T يشير الى ان جميع المعاملات مقبولـة احصائيا بمستوى دلاله 5% وهذا يشير الى ان كل من مدخلات الانتـاج الممثلـة بالعلاقة النسبية بين عنصري راس المال والعمل يؤثران على الناتج الكلي نسبة الى العمل، حيث تبين ان ان الزيادة في نسبة راس المال الى العمل بمقدار 10% يؤدي الى زيادة الناتج الكلي لكل وحدة عمل بمقدار 7.26% .

وللتأكد من ان القطاع البنوك يعمل في ظل ظروف تزايد الغله تم تطبيق اختبار F بما ان قيمة f المحسوبة (8.9) اكبر من قيمة F الجدوليه (4.21) عند مستوى معنوية 5% فإن نقبل الفرضية التي تشير الى ان البنوك العاملة في الاردن تعمل في ظل تزايد الغلة .

$$F= \frac{RSS(H_0)-RSS(H_a)/m}{RSS(H_a)/N-K-1} \qquad ....(11)$$

حيث

مجموع المربعات الباقية للنموذج المقيد :$Rss(H_O)$

مجموع المربعات الباقية للنموذج الغير مقيد :$Rss(H_a)$

عدد القيود والتي تساوي واحد في هذه الحاله :M

عدد المشاهدات :N

عدد المتغيرات المفسره :K

$$F= \frac{(0.947-0.714)/1}{(0.714)/30-2-1} \qquad =8.9$$

اختبار إحلال عنصرين الانتاج العمل وراس المال في قطاع البنوك العاملة في الاردن وذلك من خلال تقدير المعادله (9) على بيانات البنوك العاملة في الاردن :

$$\log Q_{tb} = 15.2 + 3.2 \log K_{tb} + 2.613 \log L_{tb} - 0.12 [\log K_{tb} - \log L_{tb}]^2$$

t- (3.22) (3.3) (2.3) (-2.8)

$R^2 = 0.77$ DW= 2.12

بناء على التقدير اعلاه يلاحظ ان النموذج المستخدم يلائم البيانات بشكل جيد حيث ان 0.77 من الانحرافات في المتغير التابع قد تم تفسيرها من خلال النموذج المستخدم كما يشير R^2، كما وان اختبار t يشير الى ان جميع المعاملات مقبولة احصائيا بمستوى دلاله 5% وهذا يشير الى ان المتغيرات المستقلة تؤثر على الانتاج الكلي في البنوك العاملة في الأردن حيث تبين ان زيادة راس المال بمقدار 10% مع بقاء العمل ونسبة راس المال الى العمل ثابت فإن الانتاج الكلي يزداد بنسبة 3.2%، حيث ان تغير في عنصر العمل بمقدار 10% مع بقاء راس المال ونسبة راس المال الى العمل ثابت فإن الانتاج الكلي في البنوك العاملة في الاردن يزداد بنسبة 2.613%، اما زيادة نسبة راس المال الى العمل بمقدار 10% فإن الناتج الكلي يتناقص بنسبة 1.2% . وبينما ان مرونة الإحلال β_3 في البنوك العاملة في الاردن تساوي (0.21) وقيمة T– test لها تساوي (2.8) فهي مقبولة احصائيا هذا يدل على وجود ثبات مرونة الاحلال بين عناصر الانتاج في قطاع البنوك العاملة في الاردن لأنها قريبه من الصفر.

اختبار تحليل الانتاجية الكلية من خلال المعادله رقم (10) على قطاع البنوك العاملة في الاردن :

$$\text{Log } mp_t = 9.24 + 0.986 \text{ Log } mp_K + 0.936 \text{ Log } mp_L$$

t- (8.532) (3.403) (7.581)

$R^2 = 0.84$ DW = 1.98

بناء على التقدير اعلاه يلاحظ ان النموذج المستخدم يلائم البيانات بشكل جيد حيث ان 0.84% من الانحرافات في المتغير التابع قد تم تفسيرها من خلال النموذج المستخدم كما يشير R^2، كما وان اختبار t يشير الى ان جميع المعاملات مقبولة احصائيا بمستوى دلاله 5% وهذا يشير الى ان المتغيرات المستقلة تؤثر على

الانتاجية الكلية في البنوك العاملة في الأردن حيث تبين ان زيادة انتاجية راس المال بمقدار 10%مع بقاء انتاجية الحديه للعمل ثابتة فإن الانتاجية الكلية تـزداد بنـسبة 0.986%، حيث ان تغير في انتاجية الحديه للعمل بمقدار 10% مع بقاء انتاجيـة الحديه لراس المال ثابتة فإن الانتاجية الكلية في البنوك العاملة فـي الاردن تـزداد بنسبة 0.936%.

3,4 التحليل القياسي لقطاع الشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن

وبتطبيق معادله رقم (2) بأستخدام طريقة المربعات الصغرى تم تقدير دالة الانتاج على بيانات قطاع الشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن كما يلي:

$$\log Q_t = 1.27 + 0.763 \log K_t + 0.439 \log L_t \quad R^2 = 0.82$$

$$t- \quad (0.874) \quad (6.1) \quad (2.321)$$

$$RSS_a = 1.849 \quad DW = 2.02$$

بناء على التقدير اعلاه يلاحظ ان النموذج المستخدم يلائم البيانات بشكل جيـد حيث ان 0.82% من الانحرافات في المتغير التابع قد تـم تفـسيرها مـن خـلال النموذج المستخدم كما يشير R^2، كما وان اختبار t يشير الى ان جميع المعـاملات $(\beta_o,\beta_1,\beta_2)$ مقبولة احصائيا بمستوى دلاله 5% ويشير الى ان كل من العمل وراس المال يؤثران على الانتاج الكلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة كمـا وان تقدير معلمات النموذج تبين ان الناتج الكلي يتأثر بشكل اكبر لتغيرات عنصر راس المال حيث ان زيادة راس المال بمقدار 10%مع بقاء العمل ثابت فإن الانتاج الكلي يزداد بنسبة 7.6%، وتبين ان زيادة عنصر العمل في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن بمقدار 10% مع بقاء راس المال ثابت فإن الانتاج الكلـي فـي الشركات الصناعية المساهمة الشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن يزداد بنسبة 4.39%، اما زيادة راس المال والعمل معا بنسبة 10% فسيؤدي الى زيـادة الناتج الكلي في البنوك العاملة في الاردن الى 1.202، وعليه فإن مجموع مرونات العمل وراس المال اكبر من واحد صحيح مما يدل على ان الـشركات الـصناعية المساهمة العامة في الاردن تعمل ي ظل تزايد غله الحجم.

ولأختبار غلـة الحجم في قطاع الشركات الصناعية المـساهمة العامـة فـي الأردن فقد تم تطبيق المعادله رقم (7) على بيانات البنوك العاملة في الاردن :

$$Log(Q_t/L_t) = 2.74 + 0.813\ log(K_t/L_t) \quad R^2=0.58$$

$$t- \quad (2.133) \quad (6.479)$$

$$RSS_O = 2.035 \quad DW= 2.09$$

بناء على التقدير اعلاه يلاحظ ان النموذج المستخدم يلائم البيانـات حيـث ان 0.58% من الانحرافات في المتغير التابع قد تم تفـسيرها مـن خـلال النمـوذج المستخدم كما يشير R^2، كما وان اختبار t يشير الى ان جميع المعـاملات مقبولـة احصائيا بمستوى دلاله 5% وهذا يشير الى ان كل من مدخلات الانتـاج الممثلـة بالعلاقة النسبية بين عنصري راس المال والعمل يؤثران على الناتج الكلي نسبة الى العمل، حيث تبين ان ان الزيادة في نسبة راس المال الى العمل بمقدار 10% يؤدي الى زيادة الناتج الكلي لكل وحدة عمل بمقدار 8.13% .

وللتأكد من ان القطاع الشركات محل الدراسة تعمل في ظل ظروف تزايد الغله تم تطبيق اختبار F بما ان قيمة f المحسوبة (5.0) اكبر من قيمة F الجدوليه (4.21) عند مستوى معنوية 5% فإن نقبل الفرضية التي تشير الى ان الشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن تعمل في ظل تزايد الغلة.

$$F= \frac{((2.1)-(1.8))/1}{(1.8)/30-2-1} \quad =5$$

اختبار إحلال عنصرين الانتاج العمل وذلك من خلال تقدير المعادله (9) على بيانات الشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن :

$$logQ_{tb} = 79.9 +14.4\ logK_{tb} +15.7\ logL_{tb} + 0.738\ [logK_{tb} - logL_{tb}]^2$$

$$t- \quad (2.2) \quad (2.09) \quad (2.26) \quad (2.20) \quad R^2= 0.81$$

بناء على التقدير اعلاه يلاحظ ان النموذج المستخدم يلائم البيانات بشكل جيـد حيث ان 0.81% من الانحرافات في المتغير التابع قد تـم تفـسيرها مـن خـلال النموذج المستخدم كما يشير R^2، كما وان اختبار T يشير الى ان جميع المعـاملات مقبولة احصائيا بمستوى دلاله 5% وهذا يشير الى ان المتغيرات المستقلة تؤثر على الانتاج الكلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن حيث تبين ان زيادة

راس المال بمقدار 10% مع بقاء العمل ونسبة راس المال الى العمل ثابت فإن الانتاج الكلي يزداد بنسبة 144.0% ، حيث ان تغير في عنصر العمل بمقدار 10% مع بقاء راس المال ونسبة راس المال الى العمل ثابت فإن الانتاج الكلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن يزداد بنسبة 157.8%، اما زيادة نسبة راس المال الى العمل بمقدار 10% فإن الناتج الكلي يتناقص بنسبة 7.38%. وتبين ان مرونة الإحلال β_3 في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن تساوي (0.738) وقيمة T– test لها تساوي (2.20) فهي مقبولة احصائيا هذا يدل على وجود ثبات مرونة الاحلال بين عناصر الانتاج في قطاع الشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن لانها قريبه من الصفر.

اختبار تحليل الانتاجيه الكلية من خلال المعادله رقم (10) على قطاع الشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن :

$$\text{Log } mp_t = 0.755 + 0.338 \text{ Log } mp_K + 0.121 \text{ Log } mp_L$$

t-	1.017	2.866	2.574
		DW=1.7	R^2 =0.51

بناء على التقدير اعلاه يلاحظ ان النموذج المستخدم يلائم البيانات حيث ان 0.51% من الانحرافات في المتغير التابع قد تم تفسيرها من خلال النموذج المستخدم كما يشير R^2، كما وان اختبار T يشير الى ان جميع المعاملات مقبولة احصائيا بمستوى دلاله 5% وهذا يشير الى ان المتغيرات المستقلة تؤثر على الانتاجيه الكلية في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن حيث تبين ان زيادة انتاجية الحديه لراس المال بمقدار 10% مع بقاء انتاجية الحديه للعمل ثابتة فإن الانتاجيه الكلية تزداد بنسبة 0.338%، حيث ان تغير في انتاجية الحديه للعمل بمقدار 10% مع بقاء انتاجية الحديه لراس المال ثابتة فإن الانتاجية الكلية في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن تزايد بنسبة 0.121% .

4,4 النتائج:

1- ان جميع المعاملات المقدره في القطاعين مقبولة احصائيا ويعكس ذلك قيمـة F المحسوبة اكبر من القيمه F لجدوليه تراوحت قيمة معامل التحديد R^2 في قطاع البنوك 82% وفي قطاع الشركات 77% تعمل على تفسير التغيـر الوغـاريتم لحجم الانتاج الكلي وهذه النتيجة مقبولة حسب المنطق الاحصائي لان قيمـة F المحسوبة اكبر من قيمة f الجدوليه.

2- ان البنوك العاملة في الاردن تعتمد على عنصر العماله اكثر من عنصر راس المال حيث بلغ قيمة مرونات العمل 13.2% بينما بلغت مرونـة راس المـال 5.4%، وتعتمد الشركات الصناعية المساهمة العامة على عنصر راس المـال اكثر من العمل حيث بلغت مرونة راس المال 7.63,% بينمـا بلغـت مرونـة العمل 4.3% وهذه النتيجة تتفق مع المعرفه السابقة وهذا دليل على ان الصناعة في الاردن تعتمد على التكنولوجيا والتقنيات الحديثه في عمليات الانتاج .

3- وبالمقارنة المرونات في القطاعين يلاحظ ان مرونات عناصر الانتاج في قطاع البنوك اكبر منها في قطاع الشركات الصناعية المساهمة العامة وهذ دليل علـى ان الاقتصاد الاردني اقتصاد خدمي اكثر من صناعي.

4- ان البنوك العاملة في الاردن تمتاز بكثافة عماليه حيث بلغ مـساهمة عنـصر العمل في الانتاج الكلي 13.2% بينما بلغـت مـساهمة عنـصر راس المـال 5.4%، من خلال قسمة قيم β_1/β_2

وعندما تكون نتيجة اكبر من واحد يقال أن الإنتاج كثيف العماله وإذ كانت أقل من واحد فإنه يقال كثيف راس المـــال(حمدان،2010)، ويلاحـظ ايـضا أن الشركات الصناعية المساهمة العامة تمتاز بكثافة راس المال حيث بلغت مساهمة عنصر راس المال 7.63% وبلغ مساهمة عنصر العمل 4.3%.

5- ومن خلال اختبار ثبات غلة الحجم تبـين ان القطـاعي الـشركات الـصناعية المساهمة العامة والبنوك العاملة في الاردن يعملان في ظل تزايـد الغلـه لان $(\beta_1+\beta_2)$ اكبر من واحد صحيح في كلا القطاعي وهذة النتيجة تتفق مع النتائج التي توصل اليها (العبد الرازق،1998). وتأكد هذه النتيجة من خلال اختبـارF

لان قيمة F المحسوبة اكبر من قيمة F الجدولية وهذا مؤشراً جديد عل الاقتصاد الاردني وعلى النمو الاقتصادي في الاردن.

6- ان الشركات الصناعية المساهمة العامة والبنوك العاملـة فـي الاردن يتـسمان بثبات مرونة الاحلال لان قيمة المعامل β_3 اقرب الـى الـصفروهي مقبولـة إحصائيا.

7- لوحظ تقاربا بين الإنتاجية الحديه للعمل مقارنة بمثيلتها لراس المال في قطـاع البنوك العاملة في الأردن حيث بلغت الإنتاجية الحديه للعمـل 0.936 وبلغـت الإنتاجية الحديه لراس المال 0.986. وهذا يعني ان توظيف عامـل إضـافي سيعمل على زيادة الإنتاجية الكلية بمقدار 0.936 دينار وان زيادة راس المال بمقدار دينار واحد سيعمل على زيادة الإنتاجية الكلية بمقـدار 0.986 دينـار. وهذا المؤشر يعتبر جيد لأنه يعكس كفاءة استخدام عنصري العمل وراس المال في البنوك العاملة في الأردن او ارتفاع الطاقة الإنتاجية المـستغلة فـي قطـاع البنوك العاملة في الأردن اضافة الـى الاعتمـاد علـى الخبـرات العماليـة و التكنولوجيا الحديثة .

8- لوحظ تفاوتا بين الإنتاجية الحديه للعمل مقارنة بمثيلتها لراس المال في قطـاع الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن حيث بلغت الإنتاجيـة الحديـه للعمل 0.121 وبلغت الإنتاجية الحديه لراس المال 0.338. وهـذا يعنـي ان توظيف عامل إضافي سيعمل على زيادة الإنتاجية الكلية بمقدار0.121 دينـار، وان زيادة راس المال بمقدار دينار واحد سيعمل على زيادة الإنتاجيـة الكليـة بمقدار 0.338 دينار. وهذا المؤشر يعتبر غير جيد لانه لا يعكس كفاءة استخدام عنصري العمل في الشركات الصناعية المساهمة العاملة في الاردن بشكل جيد او انخفاض الطاقة الإنتاجية المستغلة بالنسبة لعنصر العمل في قطاع الـشركات الصناعية المساهمة العاملة في الأردن اضافة الى الاعتماد علـى التكنولوجيـا الحديثة في استخدام عنصر راس المال.

5,4 التوصيات:

1- التوسع في العمليات الإنتاجية في القطاعي لتمتـع القطـاعي باقتـصاديات الحجم.

2- ضرورة زيادة الانفاق على البحث ولتطوير والاهتمام بالتدريب والتركيـز على الاستثمار بفعالية في رأس المال ألبشري، من اسـتثمار فـي البحـث والتطوير، لما له دوراً مهماً وبارزاً في زيادة النمو الاقتصادي.

3- على البنوك استخدام التكنولوجيا حديثه ومتطورة لزيادة انتاجية راس مالها .

4- على الشركات تحفيز وتدريب وتأهيل عمالها واستغلالهم لزيـادة انتاجيـة العمل لديها.

المراجع

أ-المراجع العربية

الاصبحي، ضياء علي، (2008)، **العوامل الداخليه المؤثره علـى الإنتاجيـه فـي الشركات الصناعية اليمنيه،** رسالة ماجستير،الجامعة الاردنيه-عمان

أكرم، شقرا؛ "(1995) **إدارة المنظمات الصناعية**"، منـشورات جامعـة دمـشق، 1995، ص ص 304 – 307

ألبدور جابر(2001)، **هل الاقتصاد الاردني صناعي**؟ **مجلة ألعمل،** الناشـر وزارة ألعمل العدد92، ص3، عمان_الاردن

العبد الرزاق،بشير أحمد فرج (1998) التغير التقني في قطاع الانشاءات الاردنـي**:** دراسة قياسية (1968-1997). **مجلة جامعة دمـشق للعلـوم الاقتـصادية والقانوني**ة – المجلد 20 - العدد الأول- 2004، 463-487

ألعبادي سمير. والكيلاني، عثمان(2001)، **تخطيط ومراقبة العمليـات الانتاجيـه،** الطبعه الاولى، منشورات جامعة القدس المفتوحه.

ايوب، محيي الدين،(1996)، تقدير انتاجية القطاع البنكي السعودي خلال الثمانينات باستخدام دالة كوب-دوغلاس. **مجلة جامعة الملك عبـد العزيـز**: الاقتـصاد والاداره م11، ص ص 71 – 87 (1998)

البدري ،صباح صالح(1994) الانتاجيه في الصناعة الاردنيـه، **مؤتـة للبحـوث والدراسات،** المجلد السادس العدد السادس ص33-50 (1994)

الحلاق، سعيد، (2000)، **قياس اناجية بعض القطاعـات الاقتـصاديه فـي الاردن (1975-1999) دراسه تحليليه قياسيه،** دراسات العلوم الإداريـه، المجلـد 28، العدد 2 (2001)

الخرابشه،عبد عبدالحميد (2000) الكفاءة الانتاجيه في القطاع الـصناعي الاردنـي دراسة تحليليه (1986-1997)، **مجلة المنارة للبحوث والدراسات** ص 11-36 (2002).

الساقي، خلدون مهدي، عريقات (1999)، دراسة تحليليه لإنتاجية العمل في القطاع الصناعي الاردني خلال الفتـره (1986-1993)، **مجلـة اربـد للبحـوث**

والدراسات، جامعة اربد الاهليه، المجلد الثاني، العدد الاول، ص ص 161 - 201 تشرين اول 1999.
السلمي، علي **:إدارة الإنتاجية،** مكتبة غريب ، القاهرة ص 17-23، 1996
الطلافحه، حسين،(1990) الطلب على القوه العاملة فـي الاردن، **مجلـة ابحـاث اليرموك سلسلة العلوم الانسانيه والاجتماعية** مجلد 6 العدد4 (1991)
العلاوين،امجد عبدالفتاح،(2000)، **تقيم الموازنات التقديريه في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنيه،** رسالة ماجستير، جامعة ال البيت، الاردن
العلي، وجيه عبد الرسول(**1983) الإنتاجي، مفهومها، قياسه ، العوامل المؤثرة فيها،** دار الطليعة، بيروت .
العمري، مأمون(2002) **ادارة الصيانة والإنتاجية دراسة ميدانيه علـى الـشركات الصناعية الاردنيه المساهمة العامة،** عمان: الجامعة الاردنيه
العمري، محمد يوسف(2004)، **الكفاءة الإنتاجية في البنوك الاردنيـه فـي ظـل العولمة المالية** رسالة دكتوراه ، جامعة عمان العربية –الاردن
القرشي ،عبد ألباسط (1991**) استخدام البيانات المحاسبيه والاقتصادية في قيـاس وتحليل الإنتاجيه مع التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فـي الجمهوريـه العربية أليمنية** رسالة ماجستير جامعة عين شمس، القاهره ،مصر (1991)
المقابله، علي حسين (1996). الكفاءة الانتاجيه في البنوك الاردنيه **مجلـة جامعـة الملك سعود،**م8،العلوم الاداريه(1)، ص ص 153-184 الرياض (1996م)، جامعة اليرموك-اربد-الاردن
الهابيل، وسيم إسماعيل الراجودي،(2012)اثر ترتيبات العمل المرنه على انتاجيـة العاملين في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - دراسة ميدانية علـى شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بقطـاع غـزة **مجلـة الجامعـة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية** المجلد الحادي والعشرون، العـدد الأول، ص– 479 ص 506 يناير 2013
بورصة عمان، المكتبة والمطبوعات، معلومات تاريخيه، التقارير السنويه.
تقارير السنويه جمعية البنوك في الاردن 1990

تقرير السنوي البنك المركزي 1989
جان، نورا، ستينية(1966) **أمل القرن العشرين ألكبير** ترجمة عبد الحميد ألكاتـب بيروت منشورات عويدات.
جمعية البنوك في الاردن – التقارير السنويه ،اعدادات مختلفه
حسين، عبدالكريم، (2008)، دراسة إحصائيه لإنتاجية العامل في شركات المؤسسه العامة اللصناعات الغذائيه في سوريا خلال الفتـره (1996-2006)، **مجلـة جامعة دمشق للعلوم الاقتصاديه والقانونيه**، المجلد 27- العدد الاول 2011
حمدان بدر شحاده (2010). تقدير دالة الانتاج في الاقتصاد الفلـسطيني، **مجلـة الجامعة الإسلامىة للدراسات الاقتصادية والإدارية**، المجلد الثاني العـشرون العدد الأول ص - 333 ص 357 يناير2014. فلسطين-غزه.
رضوان، عبد الله (1990) **تطوير نظام قياس الإنتاجية وتنميتهـا فـي شـركات ألمقاولات دراسة تطبيقية على شركة المقاولون ألعرب** رسالة ماجستير فـي ألإدارة كلية ألتجارة جامعة عين شمس، 1995
عبد الخالق، نصر (2004). **تحليـل دوال الانتـاج والانتاجيـه فـي الـصناعات الفلسطينية** اطروحة لنيل درجة الماجستير جامعة النجـاح الوطنيـه. نـابلس فلسطين
عبد، ألوهاب على محمد**(1986) الإنتاجية دراسة للعنصر الإنـساني فـي ألإدارة** رسالة ماجستير في إدارة ألأعمال كلية ألتجارة جامعة عين شمس،
عبيدات، سليمان خالد، (2004)، "**العلاقة بين الإنتاجية والعوامل الداخلية دراسـة تطبيقيه على صناعه الأدوية في الأردن** ابحـاث اليرمـوك سلـسله العلـوم الانسانيه والاجتماعيه، المجلد عشرون، العدد الثالث
عبيدات، محمد (2004)، **العوامل المؤثره علـى الانتاجيـه فـي قطـاع الـورق والكرتون الاردني**، رسالة ماجستير، الجامعة الاردنيه.
عليان، محمدالهزايمه (2003). قياس وتحليل الانتاجيه الكليه لعوامل الانتـاج فـي الاقتصاد الاردني خلال الفتره 1976-2000 **مجلة ابحاث اليرموك سلـسلة العلوم الانسانيه والاجتماعيه** ص 2115-2130

عوده، فؤاد محمد، (2006)، **استخدام معدلات الإنتاجيه في بناء خطط الإنتاج عن طريق المحاكاه،** دراسه تطبيقيه تحليليه على قطاع النسيج والملابس في قطاع غزه، رسالة ماجستير، الجامعه الإسلاميه، فلسطين-غزه

عيد، رمضان وهيبة، إسماعيل (2004).الثقافة التنظيمية ومنـاح الإبـداع فـي المؤسسات التعليمية، **مجلة مستقبل التربية العربية،** ص ص 9-57

فرحان، عايده فاروق،(2003)، **قياس الانتاجيـة وتحليـل انحرافاتهـا**، رسـالة ماجستير، جامعة اليرموك –اربد-الاردن

كريشان، فؤاد(1997)، **الشركات المساهمة العامة الصناعية ودورها في الاقتصاد الأردني** رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الاردنيه،عمان

مبارك، حمدا لله، (1990) **دراسة تحليليه لواقع الانتاجيه في الشركات الـصناعية المساهمة العامة**، رسالة ماجستير، الجامعه الاردنيه-عمان

مرعي، خالد،(2000) **اثر العوامل البيئيه على انتاجيـة العامـل فـي الـشركات الاستخراجيه المساهمة العامة في الأردن،** دراسة ميدانيـه مقارنـة، رسـالة ماجستير، الجامعة الاردنيه

موقع غرفة صناعة عمان ، http://www.aci.org.jo

نصر، رشا(2004) **تنمية القدرات الإبتكارية كمدخل لتحسين الإنتاجية في شركات الغزل والنسيج بالقطاع ألخاص** رسالة ماجستير في إدارة ألأعمال كلية ألتجارة جامعة عين شمس.

نوفل، محمد جمال، (2006**)، العوامل المؤثرة على إنتاجية الصناعات الصغيرة في فلسطين دراسة تطبيقية على الصناعات المعدنية في قطـاع غـزة،** رسـالة ماجستير، الجامعة الاسلاميه-غزه.

هنيه، ماجد حسن(2005)، **العوامل المؤثرة على انتاجية العـاملين فـي القطـاع الصناعي، دراسة تطبيقيه على قطاع الصناعات الخشبيه فـي قطـاع غـزة** رسالة ماجستير الجامعة الاسلاميه-غزه

ب- المراجع الاجنبية

Altyeb & Anaqrh.saod(1999,**Estimating Production Function Small and Medium Size Industries in Jordan, mutahLil- Buhuth Wad-Dirasat** , Humanities ana Social Sciences Series, Volum 14, Number 3,1999

Bain, David: **The Productivity Prescription, A Managers Guide to Improving Productivity and profits**, New York, Mc-Graw Hill, 1982.

Braba, j, c, (1989):**Technological progress and factor utilization ineastern European economic growth economical**, November ,56, 224, pp, 433 - 48

Costcll, d.m.1993 **across – countr, cross –in dusttry company -sions of predctivity growth journal of political economy**, april,101(2),pp,207-22

Demos, d. and dinkin, l. (2002), **productivity metrics not just for factories**, American banker. 167,a11-12

Gaston, Gelos, (1995), **"investment efficiency, human capital & migration productivity analysis of the Jordanian ecomy**", Yale university, department of economics, middle east and north Africa.

Helms, Marilyn, M.: **Perspectives on quality and productivity for competitive advantage**, The TQM Magazine, Vol. 8, Issue 3, 1996.

Hoffman , J . and Mehra , S . (1999) , Operational zing Productivity Improvement Programs Through Total Quality Management , International Journal of Quality & Reliability Management , Vol .16 No . 1, PP. 72_ 84

Kmenta, Jan. **Elements of Econometrics. Macmillan. New York**. 1971.

Morley, Elaine: A Practitioners Guide to Public Sector Productivity Improvement, New York, Van No strand Reinhold Company, 1986.

Rao , Y. (2006) , **Motivation model for improving productivity in a manufacturing unit**, International Journal of Productivity and Performance Management , Vol.55 No 5 , pp . 430 – 436.

Sink, Scott**: Productivity Management: Planning, Measurement and Evaluation Control and Improvement, New-York**, John Wiley and Sons, 1986.

Yan, xin and gang su, xiao,(2009), **linear regression analysis theory and computing**, world scientific publishing co. pte.ltd.